مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9387

الخميس، 27 تموز/يوليه 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة باربرا وودورد	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد بيريس لوسي
	ألبانيا	السيد سباسي
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	البرازيل	السيد فرانسا دانيشي
	سويسرا	السيد هاوري
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيدة نغيما ندونغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرازيير
	موزامبيق	السيد أفونسو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد وود
	اليابان	السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتِحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي كل من: أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، إسرائيل، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، باكستان، البحرين، بنغلاديش، تركيا، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، شيلي، غيانا، الفلبين، قطر، كازاخستان، كندا، كوبا، الكويت، لبنان، ماليزيا، مصر، المغرب، ناميبيا، النرويج واليمن، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في الجلسة، وفقاً للقواعد الإجرائية المؤقتة والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد خالد الخياري، الأمين العام المساعد لشؤون الشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ بإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضاً إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد ثيبولت كاميلي، القائم بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيد ماجد عبد الفتاح عبد العزيز، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيد أحمد فيصل محمد، نائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف؛ وسعادة السيد بول بيريسفورد – هيل، المراقب الدائم عن نظام مالطة ذي السيادة المستقلة لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيد الخياري.

السيد الخياري (*تكلم بالإنكليزية*): منذ الإحاطة الأخيرة التي قدمها المنسق الخاص فينسلاند إلى مجلس الأمن في 27 حزيران/يونيه (انظر S/PV.9361)، استمر تدهور الحالة الأمنية في الضفة الغربية المحتلة، وتخللت ذلك عملية إسرائيلية استمرت يومين في جنين، وهي الأكثر شدة من نوعها منذ ما يقرب من 20 عاماً. يحدث هذا التدهور جنباً إلى جنب مع غياب عملية السلام، والتحديات الاقتصادية المستمرة التي تواجه الفلسطينيين والسلطة الفلسطينية، واستمرار اتخاذ الخطوات الأحادية الجانب التي تقوض حل الدولتين. ومن الأهمية بمكان أن تتخذ جميع الأطراف خطوات عاجلة لوقف دوامة الانحدار والتواصل مع بعضها للبحث عن مسار بناء للمضي قدماً.

وفي الفترة من 27 حزيران/يونيه إلى 24 تموز/يوليه، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة 21 فلسطينياً، من بينهم خمسة أطفال، وأصابت 249 فلسطينياً بجروح، من بينهم 5 نساء و 22 طفلاً، خلال اشتباكات في المظاهرات، وعمليات بحث واعتقال، وهجمات وهجمات مزعومة ضد إسرائيليين، وحوادث أخرى. وأصاب المستوطنون الإسرائيليون أو غيرهم من المدنيين 39 فلسطينياً آخرين بجروح، من بينهم ثلاث نساء وأربعة أطفال، في هجمات بإطلاق النار وإلقاء الحجارة وحوادث أخرى. ووفقاً لمصادر إسرائيلية، قتل اثنان من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية، بينما أصيب 39 إسرائيلياً آخرين، من بينهم أربع نساء وثلاثة أطفال وثمانية من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية، على يد فلسطينيين في هجمات بإطلاق النار والدهس، والاشتباكات، وإلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة، وتفجير الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وغيرها من الحوادث.

وشهدت الفترة تصعيداً كبيراً لموجة العنف المستمرة في الضفة الغربية. وفي 3 و 4 تموز/يوليه في مخيم جنين للاجئين، في المنطقة ألف من الضفة الغربية المحتلة، نفذت قوات الأمن الإسرائيلية عملية اتسمت بضربات جوية متعددة شنتها طائرات مسيّرة وشارك فيها أكثر من 000 1 من القوات البرية. وقتل ما مجموعه 12 فلسطينياً، من

بينهم أربعة أطفال، وأصيب أكثر من 140 آخرين، وهو أكبر عدد في عملية واحدة في الضفة الغربية منذ أن بدأت الأمم المتحدة في تتبع الإصابات في عام 2005. ووفقاً لشهود عيان، قتل شاب يبلغ من العمر 17 عاماً – ولم يكن مسلحاً ولم يشارك في القتال وقت إطلاق النار عليه. وأعلنت سرايا القدس التابعة لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين أن 8 من أصل 12 شخصاً قتلوا هم من أعضائها، بمن فيهم الفتى البالغ من العمر 17 عاماً وأطفال آخرون. وتقول السلطات الإسرائيلية إن لا أحد من الفلسطينيين الذين قُتلوا في العملية كان من غير المقاتلين. وقد قُتل جندي إسرائيلي بذخيرة حية في ظروف قال الجيش الإسرائيلي إنها غير واضحة، وأصيب جندي آخر بجروح. وتقول قوات الأمن الإسرائيلية إنها دمرت عدة مخابئ للمتفجرات والأسلحة، ومن بينها اثنان كانا موجودين تحت مسجدين، فضلا عن مراكز عمليات تستخدمها الجماعات المسلحة. وشملت المواقع المستهدفة مواقع مجاورة لمرافق ومدارس تابعة للأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، اندلعت حرائق كبيرة بالقرب من مستشفى ومرافق صحية أخرى، ووردت تقارير تفيد بأن قوات الأمن الإسرائيلية أطلقت الغاز المسيل للدموع داخل هذه المرافق أو حولها. وقد تضررت العيادة الصحية الوحيدة التي تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) داخل المخيم ولا تزال مغلقة.

بالإضافة إلى ذلك، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية في يومي 3 و 21 تموز/يوليه فلسطينيين اثنين، أحدهما طفل، في اشتباكات أعقبت احتجاجات بالقرب من نقطة تفتيش بيت عوا، شمال رام الله، وفي قرية أم صفا، على التوالي. وفي أم صفا أيضا، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية فلسطينيا في يوم 7 تموز/يوليه خلال اشتباكات أعقبت مواجهة بين فلسطينيين ومستوطنين إسرائيليين. وفي اليوم نفسه، قُتل فلسطينيان مسلحان في عملية لقوات الأمن الإسرائيلية في نابلس واللذان اتهمتهما قوات الأمن الإسرائيلية بارتكاب عملية إطلاق نار. وفي 20 تموز/يوليه، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية رجلا فلسطينيا في تبادل لإطلاق النار في نابلس خلال زيارة مشددة الحراسة إلى قبر يوسف قام بها إسرائيليون، بمن فيهم مفوض الشرطة الإسرائيلية ومستوطنون قياديون، وفقا للإجراءات المعمول بها. ونفذ الفلسطينيون عددا من الهجمات أو الهجمات المزعومة على إسرائيليين، بما في ذلك هجوم دهس وطعن في تل أبيب في 4 تموز/يوليه أدى إلى إصابة ثمانية مدنيين إسرائيليين بجروح، من بينهم امرأة حامل؛ وهجوم بإطلاق النار بالقرب من مستوطنة كدوميم في 6 تموز/يوليه، قتل فيه جندي إسرائيلي؛ وهجوم وقع في يوم 10 تموز/يوليه بالقرب من مستوطنة حلميش، زُعم فيه أن رجلا فلسطينيا أطلق النار وألقى جهازا متفجرا باتجاه قوات أمن إسرائيلية؛ وهجوم دهس مزعوم في 21 تموز/يوليه على جنود إسرائيليين في قرية سبسطية. وقد قُتل أربعة فلسطينيين أثناء تنفيذ هذه الهجمات.

وبالإضافة إلى استخدام أجهزة متفجرة مرتجلة في جنين، شهدت هذه الفترة أيضا محاولة فلسطينيين تابعين لما تسمى بكتائب العياش للمرة الثانية خلال أسبوعين إطلاق صواريخ بدائية من منطقة جنين باتجاه إسرائيل أو مستوطنات إسرائيلية في 10 تموز/يوليه. وقد سقط صاروخان في مناطق مفتوحة في إسرائيل، دون الإبلاغ عن وقوع أضرار أو إصابات.

لقد استمر عنف المستوطنين، وإن لم يكن على النطاق الذي شهدناه في حزيران/يونيه. ففي ليلة 3 تموز/يوليه هاجم مستوطنون إسرائيليون قرية دير دبوان، بالقرب من رام الله، في مواجهات لاحقة في وجود قوات الأمن الإسرائيلية. ألقى الفلسطينيون الحجارة وأطلق المستوطنون الذخيرة الحية، مما أدى إلى إصابة فلسطيني بجروح. وفي يوم 13 تموز/يوليه اعتدى مستوطنون على رعاة فلسطينيين في عرب الخولي شمال الضفة الغربية، مما أدى إلى إصابة أربعة رجال مسنين بجروح، وترك اثنين في حالة خطيرة. وقد أصيب إسرائيلي واحد على الأقل بجروح.

وفي خضم تصاعد العنف، نفذت قوات الأمن الفلسطينية سلسلة من الاعتقالات في مختلف أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك اعتقال قيادي بارز في حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية في بيت لحم متهم بتشكيل جماعات مسلحة، في 17 تموز/يوليه، ومسؤول كبير في

حماس من طوباس، في 20 تموز/يوليه. وقد أطلق سراح كليهما في وقت لاحق. وفي بيان صدر في 17 تموز/يوليه، أشار متحدث باسم حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية إلى أن قوات الأمن الفلسطينية ألقت القبض حتى الآن على 10 من أعضائها.

وبينما ظلت الحالة في غزة هادئة نسبيا، أطلق مقاتلون خمسة صواريخ من غزة باتجاه إسرائيل، وذلك ردا على العملية التي جرت ليلة 4 تموز/يوليه في جنين. وقد اعترضها نظام الدفاع الجوي الإسرائيلي جميعها، وسقطت شظايا منها في مدينة سديروت. وردا على ذلك، شنت القوات الجوية الإسرائيلية غارات جوية على ما قالت إنها أهداف تابعة لحماس في القطاع. وقد لحقت أضرار بالممتلكات في كلا الجانبين ولكن لم يُبلغ عن وقوع إصابات. وفي يومي 3 و 4 تموز/يوليه أصابت قوات الأمن الإسرائيلية ستة فلسطينيين بجروح خلال مظاهرات بالقرب من السياج الأمني شرق مدينة غزة، أُصيب اثنان منهم بالذخيرة الحية.

ووضعت السلطات الإسرائيلية ثمانية مدنيين إسرائيليين رهن الاعتقال الإداري لضلوعهم في الهجمات العنيفة على الفلسطينيين في حزيران/يونيه. وفي 12 تموز/يوليه وجهت السلطات الإسرائيلية اتهامات إلى مدني إسرائيلي وجندي إسرائيلي خارج الخدمة، والتي شملت القيام بأعمال إرهابية ضد مدنيين فلسطينيين خلال الهجمات التي وقعت في حزيران/يونيه.

وأكرر التأكيد على أن أعمال الإرهاب واستهداف المدنيين أمور غير مقبولة ويجب على الجميع إدانتها ورفضها. ويجب محاسبة جميع مرتكبي أعمال العنف وتقديمهم إلى العدالة على وجه السرعة. إن إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، ملزمة بحماية الفلسطينيين وممتلكاتهم في الأرض الفلسطينية المحتلة وبضمان إجراء تحقيقات فورية ومستقلة ونزيهة وشفافة في جميع أعمال العنف. وكما أشار الأمين العام، يجب على قوات الأمن أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس وأن لا تستخدم القوة المميتة إلا عندما يتعذر تماما تجنبها من أجل حماية الأرواح. وأشعر بالفزع لأن الأطفال ما زالوا ضحايا للعنف وأن الفصائل المقاتلة قد ضمت بعضهم لعضويتها. فيجب ألا يكون الأطفال أبدا أهدافا لأعمال العنف ويجب عدم استغلالهم أو تعريضهم للأذى. وأكرر أيضا التأكيد على أن إطلاق المقاتلين الفلسطينيين العشوائي للصواريخ على مراكز سكانية إسرائيلية يشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني ويجب أن يتوقف على الفور.

لا تزال الحالة الإنسانية في الضفة الغربية المحتلة تبعث على القلق. إن العملية الواسعة النطاق التي قامت بها قوات الأمن الإسرائيلية في مخيم جنين للاجئين قد ألحقت خسائر إنسانية فادحة بالمخيم وسكانه. فقد تضرر أكثر من 460 منزلا، بما في ذلك 70 منزلا تضررت بشدة أو دُمرت. كما لحقت أضرار جسيمة بالطرق، فضلا عن البنية التحتية للمياه والصرف الصحي. لقد أزالت القوات الإسرائيلية نحو أربعة كيلومترات من الطرق المرصوفة، والتي قالت إنها فعلت ذلك لإبطال مفعول أجهزة متفجرة يدوية الصنع مدفونة تحتها. ومن بين 500 3 من السكان الذين فروا من العنف لا تزال حوالي 20 أسرة نازحة داخليا نتيجة للأضرار التي لحقت بمنازلها أو لنقص الخدمات الأساسية. وطوال مدة تلك العملية كانت قوات الأمن الإسرائيلية تحد من الوصول إلى المخيم وتقصره على مدخل واحد، مما أعاق في البداية وصول معظم سيارات الإسعاف إلى المصابين. وعادت إمكانية الوصول بالكامل في 5 تموز/يوليه، على الرغم من أن التنقل حول المخيم لا يزال صعبا بسبب الأضرار الواسعة النطاق والتلوث بالذخائر غير المنفجرة التي خلفها الجانبان.

لقد حددت التقييمات التي أجرتها الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني عددا من الاحتياجات ذات الأولوية، ومن بينها إزالة الذخائر غير المنفجرة؛ وإصلاح مرافق الإمداد بالمياه والصرف الصحي؛ والغذاء والإيجار والمساعدة النفسية للأسر الأكثر تضررا؛ وإعادة التزويد بالإمدادات الطبية؛ وعمليات إصلاح المدارس وعيادة الأونروا. وقد التزمت السلطة الفلسطينية بإصلاح الأضرار التي لحقت بجنين. كما قدم مانحون تعهدات مالية للمساعدة في إعادة الإعمار، بما في ذلك تعهد من الجزائر بتقديم مبلغ 30 مليون دولار إلى السلطة

الفلسطينية و 15 مليون دولار من الإمارات العربية المتحدة من خلال الأونروا. وعلى الرغم من تلك الاستجابة السخية، لا تزال هناك حالات نقص تمويل تحد من قدرة الأمم المتحدة على تقديم الدعم للفلسطينيين في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتواجه الأونروا حالات عجز بحوالي 200 مليون دولار، والتي تحد من قدرتها على الاستمرار في تقديم خدماتها اعتبارا من أيلول/سبتمبر فصاعدا، و 75 مليون دولار للحفاظ على إمدادات الأغذية في غزة. بالإضافة إلى ذلك، يحتاج برنامج الأغذية العالمي إلى 41 مليون دولار إذا كان لها أن تستمر في تقديم المساعدة إلى 350 ألفا ممن لهم الأولوية بين الفلسطينيين المحتاجين حتى نهاية العام.

في 3 تموز/يوليه، وردا على العملية الإسرائيلية في جنين، اتخذت القيادة الفلسطينية عددا من القرارات. شملت تلك القرارات تجميد جميع الاتصالات مع إسرائيل، وكذلك استمرار التعليق غير المعلن للتنسيق الأمني وتكثيف الجهود الدولية الفلسطينية، بما في ذلك الانضمام إلى وكالات وهيئات الأمم المتحدة والسعي إلى الملاحقة القضائية لإسرائيل في المحكمة الجنائية الدولية. كما دعت القيادة إلى عقد اجتماع لجميع الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية في القاهرة في 30 تموز/يوليه. وفي 12 تموز/يوليه، زار الرئيس محمود عباس اللاجئين في مخيم جنين، ووضع إكليلا من الزهور تخليدا لذكرى الفلسطينيين الذين قُتلوا، وأدلى بتصريحات أشاد فيها بالمخيم كرمز للنضال، وتعهد بأن تعيد السلطة الفلسطينية بناءه.

وفي 9 تموز/يوليه، صوت مجلس الوزراء الأمني الإسرائيلي على "منع انهيار السلطة الفلسطينية"، مشيرا إلى أن رئيس الوزراء ووزير الدفاع سيقدمان إلى مجلس الوزراء خطوات لتحقيق استقرار الأوضاع المدنية في القطاع الفلسطيني. وفي شأن منفصل، اتخذت السلطات الإسرائيلية في الأسابيع الأخيرة بعض الخطوات الرامية إلى تخفيف الضغط على الوضع المالي للسلطة الفلسطينية، بما في ذلك تخفيض رسوم مناولة تحويلات الوقود إلى السلطة وتوسيع نطاق المدفوعات الإلكترونية للفلسطينيين العاملين في إسرائيل.

وفي 17 تموز/يوليه، تحدث رئيس الوزراء نتنياهو مع الرئيس بايدن. بين 18 و 21 تموز/يوليه، قام الرئيس هرتسوغ بزيارة رسمية إلى الولايات المتحدة. ووفقا للبيانات الرسمية، فقد ناقش الزعيمان جملة أمور، من بينها اتخاذ خطوات لاستعادة الهدوء في الضفة الغربية، بما في ذلك من خلال استئناف الاجتماعات بصيغة العقبة – شرم الشيخ، فضلا عن مناقشة التطورات الإقليمية والتغييرات المقترح إدخالها على الجهاز القضائي في إسرائيل. وفي 24 تموز/يوليه، وعلى الرغم من الاحتجاجات التي دامت شهورا، سن الكنيست الإسرائيلي قانونا يمنع المحاكم الإسرائيلية من استعراض مدى معقولية ما تتخذه الحكومة من إجراءات وما تجريه من تعيينات. وكانت المحاكم قد استخدمت في الماضي ما يسمى بمعيار المعقولية لعرقلة أو تقييد بعض الإجراءات الحكومية، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بالسياسات في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ومع تصاعد العنف في الضفة الغربية، واصلت إسرائيل خطواتها لتوسيع المستوطنات. فهدمت السلطات الإسرائيلية 44 مبنى مملوكا لفلسطينيين في المنطقة جيم و 12 في القدس الشرقية أو صادرتها أو أجبرت أصحابها على هدمها، مما أدى إلى تشريد 70 فلسطينيا، بمن فيهم 38 طفلا. وقد نُفذت عمليات الهدم بدعوى عدم الحصول على تصاريح بناء صادرة عن إسرائيل، وهي ما يكاد يكون من المستحيل على الفلسطينيين الحصول عليها. وفي 11 تموز/يوليه، طردت قوات الأمن الإسرائيلية أسرة فلسطينية من منزلها في الحي الإسلامي في البلدة القديمة بمدينة القدس وسلمت العقار إلى منظمة استيطانية، بعد معركة قانونية استمرت عقودا انتهت قبل عدة أشهر حين رفضت المحكمة العليا الاستئناف الأخير للأسرة. ويواجه ما يقرب من 000 1 فلسطيني، من بينهم 424 طفلا، احتمال الطرد في القدس الشرقية. وفي 10 تموز/يوليه، غادر 36 فلسطينيا، من بينهم 20 طفلا، تجمع البقعة، بالقرب من القدس، عقب إنشاء بؤرة استيطانية في تجمعهم في 21 حزيران/يونيه وما تلاه من هجمات شنها المستوطنون.

وفيما يتعلق بالمنطقة، استمر وقف إطلاق النار بوجه عام بين إسرائيل وسورية في الجولان على الرغم من انتهاكات الطرفين المستمرة

لاتفاق عام 1974 بشأن فض الاشتباك بين القوات. وفي 19 تموز/يوليه، لاحظت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك إطلاق جيش الدفاع الإسرائيلي ما لا يقل عن 350 طلقة رشاش، كما أطلق خمس قذائف على المنطقة الفاصلة في 24 تموز/يوليه. وواصلت قوة الأمم المتحدة ملاحظة وجود أفراد من القوات المسلحة السورية في المنطقة الفاصلة. وظلت قوة الأمم المتحدة على اتصال بالجانبين للحيلولة دون تصعيد التوترات.

وكما أبرزت المنسقة الخاصة لشؤون لبنان ووكيل الأمين العام لاكروا في إحاطتيهما للمجلس في 20 تموز/يوليه، فإننا لا نزال نشهد توترات على طول الخط الأزرق، لا سيما في مزارع شبعا وشمال غزة، وهي ناجمة عن احتلال إسرائيل لشمال غزة وأعمال البناء التي يقوم بها جيش الدفاع الإسرائيلي في مناطق حساسة، فضلا عن نصب خيمة جنوب الخط الأزرق أعلن حزب الله أنها تابعة له. وتؤكد الأمم المتحدة من جديد أهمية كفالة أن تمارس جميع الأطراف المعنية ضبط النفس وأن تستخدم آلية الاتصال التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لتهدئة التوترات.

ويهولني بشدة حجم العنف ونطاق الدمار اللذين شهدناهما في الأسابيع الأخيرة، لا سيما خلال العملية التي نفذتها قوات الأمن الإسرائيلية يومي 3 و 4 تموز/يوليه وما تلاها من تبادل لإطلاق النار في جنين، فضلا عن الهجمات التي وقعت خلال الشهر الماضي والتي استهدفت مدنيين من الفلسطينيين والإسرائيليين. وأكرر دعوة جميع الأطراف إلى اتخاذ خطوات ملموسة لتهدئة التوترات على أرض الواقع وكفالة الحماية لجميع المدنيين. وتظل الأمم المتحدة منخرطة في اتصالات مكثفة مع جميع الأطراف، بما في ذلك الأطراف في المنطقة الأوسع، للمساعدة في تخفيف حدة التوترات والحيلولة دون تجدد اندلاع العنف. وكما أكدت المنسقة الخاصة، يجب دمج تلك الخطوات في جهد أوسع نطاقا تبذله جميع الأطراف لاستعادة الأفق السياسي ومعالجة الدوافع الكامنة وراء النزاع. وتظل الأمم المتحدة ملتزمة بمساعدة الفلسطينيين والإسرائيليين في حل النزاع وإنهاء الاحتلال بغية تحقيق حل الدولتين، تماشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد الخياري على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لفلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على تولي بلدكم رئاسة المجلس، كما أشكر السيد خالد الخياري على إحاطته.

لمَ يبدو دعاة الحرب متيقنين تماما فيما يسيطر الشك على صناع السلام؟ لمَ ينفذ دعاة الحرب خطتهم المحكمة فيما نعجز نحن عن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة؟ إننا نعلم تماما إلى أين تؤدي خطتهم المحكمة، أو لنكون أكثر دقة خطتهم المدمرة؛ ونعلم أن رؤيتنا الجماعية هي السبيل الوحيد الكفيل بتحقيق الحرية والسلام.

إن الحكومة الإسرائيلية حكومة مستوطنين يديرها المستوطنون لصالح المستوطنين. واقتحم المستوطن بن غفير مرة أخرى المسجد الأقصى/الحرم الشريف في استفزاز آخر وخرق جديد للوضع التاريخي الراهن. وهناك أكثر من 000 700 مستوطن إسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لذلك فلنبدأ بتسمية الأشياء بأسمائها. إن الاحتلال الإسرائيلي هو احتلال استعماري استيطاني. ودعا المجتمع الدولي بأكمله إلى إنهاء هذا الاحتلال. والسبيل الوحيد للقيام بذلك هو معالجة هذا الطابع الاستيطاني الاستعماري. غير أن إسرائيل تقدم حوافز للمستوطنين. ولذلك، يتعين على العالم أن يكفل تهيئة أسباب تثبط الناس عن أن يصبحوا مستوطنين أو عن فتح مشاريع تجارية في المستوطنات أو الذهاب إلى جامعة في إحدى المستوطنات أو عن الزراعة في المستوطنات أو فتح فرع لأحد المصارف في إحدى المستوطنات.

وتقع على عاتقنا مهمة واحدة – مهمة واحدة يمكن أن تحدد ما إذا كنا نتجه نحو تحقيق السلام أو بصدد الانزلاق أكثر في النزاع. ويتعين علينا ترجمة قرارات الأمم المتحدة إلى خطة عمل وثمة حاجة إلى أن

تتخذ جميع الدول المحبة للسلام على وجه الخليقة تدابير تثني إسرائيل عن ترسيخ احتلالها وتدفعها إلى إنهائه، بدلا من ذلك. فقد ضمت إسرائيل فعليا أجزاء كبيرة من الأرض الفلسطينية وحصرت الفلسطينيين في جيوب منفصلة، فضيقت الخناق على الفلسطينيين وأفسحت المجال للمستوطنات الإسرائيلية. إنها تريد الحصول على أكبر قدر من الأرض الفلسطينية مع الحد الأدنى من الفلسطينيين. وإذا كان بمقدورها أن تبني المستوطنات الإسرائيلية وتدمر منازل الفلسطينيين دون عواقب، فإنها ستواصل القيام بذلك.

إن المستوطنين مسلحون. إنهم يدخلون قرانا ويضرمون النيران في منازلنا ويحرقون محاصيلنا ويعيثون فسادا في شوارعنا لأنهم يستطيعون ذلك. إنهم يفعلون ذلك لأنه لا يوجد من يحاسبهم ولا يوجد من يوفر لأبناء الشعب الفلسطيني الحماية الدولية التي يستحقونها. ولدينا قرارات تعالج كل تلك المسائل بتصميم واضح ولكن من دون تنفيذ. إننا بحاجة إلى خطة عمل تصاحبها الموارد اللازمة والإرادة لتنفيذها. ولا يمكننا أن نسمح لدعاة الحرب بأن يكتسبوا زخما فيما يشعر صانعو السلام بالأسف. إننا بحاجة إلى توليد زخم لمكافحة الاحتلال وإعلاء السلام. ونحن بحاجة إلى منتدى يمكننا فيه أن نتناقش ونتخذ خطوات ملموسة لدحر الاحتلال الاستعماري الاستيطاني وإنهائه والنهوض بالسلام العادل والدائم.

وتسعى إسرائيل إلى إقامة دولة استيطانية في أرضنا وتواصل بعض البلدان تأخير الاعتراف بدولة فلسطين وعضويتها في الأمم المتحدة – وهو قرار ينبغي أن تتخذه دون مزيد من الإبطاء. وثمة حاجة إلى أن تبدأ تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية في تحقيق نتائج، من باب تحقيق العدالة للضحايا وردع الجناة. وستوفر فتوى محكمة العدل الدولية التوجيه للأمم المتحدة وجميع الدول بشأن التزاماتها القانونية، وأغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الدول والمنظمات الإقليمية التي قدمت بيانات خطية دعما لولاية المحكمة ودورها. فقد قدم عدد كبير جدا من البلدان – حوالي 50 بلدا – بيانات من هذا القبيل، وهو، على حد علمي، أكبر عدد تتلقاه المحكمة على الإطلاق.

وإذا أردنا أن نسترشد بسيادة القانون الدولي ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، فإن علينا التزاما بالعمل ومساءلة إسرائيل والنهوض بالسلام العادل والدائم. وحيثما لا ندافع عن تلك المبادئ، تكون الغلبة لدعاة الحرب. وهم يعدوننا بذلك تحديدا – الحرب. وجنين مثال على ذلك. والذين يريدون السلام يحتاجون أن يواجهوهم. عليهم أن يتصرفوا إجراء. عليهم أن يتصرفوا الآن، بجرأة وحسم.

يبدأ الميثاق بعبارة "نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب". أنقذوا هذا الجيل الفلسطيني من ويلات الحرب. كان فارس أبو سمرة يبلغ من العمر 14 عاما عندما قتلته قوات الاحتلال الإسرائيلية التي أطلقت النار على رأسه، قبل ساعات قليلة، خلال توغل عسكري إسرائيلي في قلقيلية فجرا. وقد قتل أكثر من 200 فلسطيني منذ بداية العام، من بينهم 37 طفلا. إن أطفالنا يواجهون، منذ لحظة ولادتهم، التشريد القسري والاعتقالات التعسفية والحصار والجدران وتدمير منازلهم ومدارسهم والقتل والتشويه.

وعلى الرغم من تلك الشرور، وجدت أمتنا سبيلا لضمان تعليمهم لكي تجد، بدعم من المجتمع الدولي، سبلا للتعبير عن مواهبها وإبداعاتها ولتساعدها على النمو مع بعض مظاهر الطفولة وبعض الشعور بالأمل. ولكننا إن لم نحم حياتهم، فإن كل ذلك يزول برصاصة. كل حياة مقدسة لكن حياة الطفل تحمل معنى خاصا، لأنها الأضعف مع وعود لم تتحقق بعد. احموا أطفالنا، لأنهم الهدف الرئيسي لدعاة الحرب. إنهم دائما يستهدفون الجيل القادم. وينبغي لصناع السلام أن يفعلوا الشيء نفسه. فالحرب والسلام يبدآن هناك. والأمل واليأس يبدآن هناك أيضا.

إن الشعب الفلسطيني لن يموت صمتا أو بلا طائل. ولن يستسلم. ولن يخضع. وسيواصل نضاله من أجل الحرية، بينما يسعى دائما من أجل السلام. لم يعد يعتقد أن المساعدة في الطريق. أثبتوا له أنه مخطئ. أعيدوا الأمل في العمل الجماعي. وعلينا أن نبين أن صانعي السلام لن يقبلوا الهزيمة، لأنهم يدركون جيدا بديل السلام.

وفي الأسابيع والأشهر المقبلة، سيكون علينا جميعا اتخاذ قرارات هامة. ونرجو أن نسترشد بسيادة القانون الدولي، من دون السماح بأي استثناءات أو استثنائية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد إردان (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): اليوم هو "تيشا بآف"، اليوم التاسع من شهر آب اليهودي. إنه أتعس الأيام في التقويم اليهودي. إنه يوم حداد رسمي وصوم وصلاة، نحيي خلاله ذكرى تدمير هيكلينا كليهما. ففي مثل هذا اليوم، قبل 600 2 سنة، دمرت الإمبراطورية البابلية أول معبد يهودي مقدس في القدس، ونُفِينا من وطننا إلى بابل. وعُدنَا، وأُعِدنا البناء، واستُعِيدَت السيادة اليهودية. ومرة أخرى، في مثل هذا اليوم بالذات، منذ ما يقرب من 000 2 سنة، سُوِّيَ هيكَلُنا المقدس الثاني بالأرض، وتلك المرة، بواسطة الإمبراطورية الرومانية. وتفرق الشعب اليهودي مرة أخرى بين الأمم ونُفِيَ من وطننا. في 9 آب، اليوم، يحزن الشعب اليهودي على ما فقدناه. لم يعاد بناء هيكلنا المقدس منذ ذلك الحين، واليوم يمكن لليهود الصلاة فقط في البناء المتبقي الوحيد للهيكل – حائط المبكى. ولكن، الحمد لله، عادت السيادة اليهودية مرة أخرى إلى الوطن اليهودي، وقبل كل شيء، إلى القدس، عاصمتنا الأبدية.

والأمر المحزن أن فكرة عودة الشعب اليهودي إلى دياره وإعادة بناء الدولة اليهودية مفهوم ظل الفلسطينيون يرفضون قبوله على الدوام. إنهم يستخدمون كل أداة تحت تصرفهم لمحاولة تدمير تحقيق حلم الشعب اليهودي ذي الـ 000 2 سنة بالعيش بحرية في أرض إسرائيل – في الأرض التي وعد الله سبحانه وتعالى بها إبراهيم، الأرض التي نفي منها العديد من أجدادي قسرا من قبل دول أخرى، أرض صهيون المقدسة، التي عاش فيها اليهود بشكل مستمر لآلاف السنين. لكن ترسانة الفلسطينيين من الأسلحة لتدمير الدولة اليهودية ليست أبدا محور هذه الجلسات.

إن السلطة الفلسطينية، بتحريضها في الكتب المدرسية التي تسمم عقول الطلاب أو سياستها القائمة على الدفع مقابل القتل المتمثلة في صرف الأموال على الإرهابيين، أفرزت جيلا من الشباب المملوءين بالكراهية. وانضمت حماس والجهاد الإسلامي إلى السلطة الفلسطينية في تمجيد الشهادة وحتى أقامت مخيمات صيفية إرهابية حيث يعلمون الأطفال أن قتل الإسرائيليين هو السبيل الوحيد ويدربونهم على القيام بذلك. والأمر الصادم أن هذه الحقيقة لم تذكر حتى في التقرير الأخير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2023/363). لكن لا تنخدعوا: التهديد الرئيسي ليس فقط المنظمات الإرهابية. تتحمل السلطة الفلسطينية المسؤولية الكاملة عن تشجيع الإرهاب وشيطنة إسرائيل واليهود ونزع الشرعية عن حق الشعب اليهودي في وطن. وقد كان ذلك صحيحا بالنسبة للقادة الفلسطينيين في عام 1947، عندما رفضوا خطة الأمم المتحدة للتقسيم، ولا يزال صحيحا حتى يومنا هذا. ونتيجة تلك الكراهية ورفض العمل من أجل التوصل إلى حل هي أن الإرهابيين أصبحوا أكثر جرأة، وأن الإرهاب الفلسطيني يحول دون أي فرصة لإحراز تقدم. وقد ارتُكب، منذ بداية هذا العام، أكثر من 000 4 – وأكرر 000 4 – هجوم إرهابي فلسطيني ضد الإسرائيليين وقتل 28 مدنيا بريئا، بمن فيهم أطفال صغار، وجرح المئات.

وسأكرر هذا في كل جلسة: على الرغم من أن الأمم المتحدة ترفض التحقق من تقاريرنا، فإن تلك هي الحقائق. ذلك ما يحدث حقا على الأرض. فقبل بضعة أسابيع، اقتحم فلسطيني بشاحنة صغيرة محطة حافلات مزدحمة في تل أبيب. ثم خرج من السيارة وأخرج سكينا وشرع في طعن كل شخص يمكنه وضع يديه عليه. وكانت سابا غافريوت، إحدى الضحايا اللاتي أصبن في الهجوم، حاملا، وبسبب إصاباتها، فقدت طفلها، الذي لم تتمكن من حمله إلا بعد سنتين طويلتين من العلاج بالتخصيب في المختبر، بشكل مأساوي. هذا هو الرعب الذي يجب أن يواجهه الإسرائيليون – إرهابيون فلسطينيون يقتحمون محطات الحافلات التي تقف فيها النساء الحوامل والأطفال. فلا بد من إدانة أعمال الإرهاب هذه، ومن يرتكبونها، إن لم يكن من قبل الرئيس عباس، الذي لا يدينها أبدا، فعلى الأقل، من قبل الأمم المتحدة وهيئاتها. أنا لا أتكلم عن إدانة عامة للإرهاب. وعندما أسمع عبارة "أدين جميع أعمال الإرهاب"، كما ذكر الأمين العام مؤخرا،

أشعر بالانزعاج. ألا تستحق أعمال العنف الفلسطينية الوحشية تلك وصفا أكثر تفصيلا؟ هل ضحايا الإرهاب الإسرائيليون تافهون إلى الحد الذي يجعلهم مجرد أرقام معممة؟ وهل المنظمات الإرهابية التي ترتكب الهجمات ليس لها أسماء؟ يجب مساءلة المسؤولين عن ذلك. لقد فقدت صبا غافريوت طفلها بسبب دهسها وطعنها من قبل إرهابي فلسطيني من حماس. فهل من الصعب قول ذلك؟ وينبغي للمجلس أن يظهر للفلسطينيين وللعالم أنه يعتقد أن حماس ترتكب جرائم بشعة وتضر أيضا بالشعب الفلسطيني.

واليوم لا أريد أن أصف الحالة في الميدان فحسب، بل أن أسأل عما سيفعله أعضاء المجلس في مواجهة الإرهاب الذي لا هوادة فيه. هل سيجلسون بصبر وينتظرون الهجوم التالي؟ هل سيعتمدون على المجتمع الدولي لمساعدتهم؟ في السنوات القليلة الماضية، أصبحت جنين، ومخيمها للاجئين على وجه الخصوص – وسأتناول ذلك لاحقا – مرتعا للنشاط الإرهابي. إنه مكان تحكمه منظمات مثل حماس والجهاد الإسلامي التي تم تصنيفها على أنها إرهابية. فهي المكان الذي تم فيه التخطيط للعديد من الهجمات الإرهابية المميتة الأخيرة – أكثر من 50 – وتنفيذها، وهي مدينة ملجأ للإرهابيين الهاربين. وجنين بمثابة ورم سرطاني من التطرف والإرهاب الفلسطيني العنيف. ولذلك أسأل أعضاء المجلس مرة أخرى عما سيفعلونه. بالنسبة لإسرائيل، مثل أي دولة أخرى، الجواب واضح. يجب اتخاذ إجراءات من أجل منع الهجوم الإرهابي التالي.

وإليكم حقائق ما حدث بالفعل في جنين، وأي رواية أخرى للأحداث هي كذبة صارخة وتشويه للواقع. لقد شنت إسرائيل عملية متناهية الدقة لمكافحة الإرهاب استغرقت يومين وركزت فقط على البنية التحتية للإرهاب في جنين التي تستهدف المدنيين الإسرائيليين الأبرياء. وخلال العملية التكتيكية، قتل 12 إرهابيا فلسطينيا، وكشف مركزان لقيادة الإرهابيين، وأغلق مدخلان لأنفاق الإرهاب، وعثر على خمسة مختبرات لصنع المتفجرات، واكتشفت مئات الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع والأسلحة. واكتشفت مخابئ للأسلحة في المساجد. واستولى الإرهابيون على مستشفى جنين الحكومي واستخدموه كغطاء عند إطلاق النار على القوات الإسرائيلية. وخزنت المتفجرات على بعد أمتار قليلة من مدرسة وروضة أطفال تابعتين لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وزرع الإرهابيون أجهزة متفجرة يدوية الصنع على طول الطرق الرئيسية في وسط المخيم. ولكن على الرغم من استخدام الإرهابيين المغرض للمدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية والبنية التحتية المدنية الحيوية كغطاء، فبفضل جهود إسرائيل وحرصها لم تقع ضحية مدنية واحدة خلال العملية. وسيشهد أي خبير عسكري أن ذلك إنجاز رائع يتحدى كل الصعاب. وتبذل إسرائيل كل ما في وسعها لتجنب الأضرار الجانبية والخسائر في صفوف المدنيين.

ولذا تخيلوا صدمتي عندما أدان الأمين العام – وأكرر، الأمين العام – إسرائيل وحدها بدلا من الإشادة بها لاقتلاع الإرهابيين بدقة متناهية، وقدم ادعاءات منفصلة تماما عن الواقع. وبدلا من توجيه اللوم لمنظمة إرهابية لاستغلالها الفلسطينيين الأبرياء وقتل الإسرائيليين، انتقد الأمين العام إسرائيل لدفاعها عن نفسها. إن الأمين العام وهيئات الأمم المتحدة، التي استمعنا إليها هنا اليوم أيضا، يكررون الأكاذيب الفلسطينية الوقحة بشأن منع إسرائيل وصول الرعاية الإنسانية والأساسية. والعكس تماما هو الصحيح. وطوال العملية ضمنت إسرائيل وجود ممر إنساني دائم وأن سيارات الإسعاف يمكنها إسعاف الجرحى. وأي ادعاء آخر هو تلفيق. وحقيقة أن الأمين العام اختار إدانة إسرائيل، وهي ديمقراطية تحترم القانون، بدلا من الإرهابيين الفلسطينيين المتعطشين للدماء الذين يسعون إلى قتل إسرائيليين أبرياء، هي وصمة عار، ومثل هذه الملاحظات لا تؤدي إلا إلى تشجيع الإرهابيين. فالكلمات لها وزن هائل، وإذا لم نأخذ الوقت الكافي لدراسة وتحليل الحقائق، فمن الأفضل بكثير الامتناع عن قول أي شيء قد يضر.

لقد أطلقت بالفعل صواريخ على إسرائيل من جنين، وإذا لم تتخذ إسرائيل إجراء الآن ضد الإرهاب المتزايد، فسيتعين علينا أن نفعل ذلك في وقت لاحق وعلى نطاق أوسع بكثير. وكان ينبغي لهذه العملية الوقائية أن تحظى بالدعم الكامل من جميع أعضاء المجلس، ولكن بما أنها لم تحظ بذلك، أود أن أسأل عما يريدنا المجلس أن نفعله بدلا من ذلك. ونسمع نداءات مستمرة لوقف التصعيد، وتصدر بيانات حول

تحسين الوضع في الميدان. ونتفق معهم في ذلك. ولكن كيف يمكن لأي جهة مسؤولة أن تنطق بمثل هذه الكلمات بينما تتجاهل تماما الجانب المسؤول حقا عن الموت والدمار؟ ولم تكن الضربات الدقيقة على أهداف إرهابية ضرورية إلا لأن السلطة الفلسطينية أهملت جنين، وسلمتها إلى الجماعات الإرهابية. وطلبت إسرائيل مرة تلو الأخرى من السلطة الفلسطينية مكافحة البنية التحتية الإرهابية المتنامية في جنين، ولكن السلطة الفلسطينية رفضت المرة تلو الأخرى. فجأة، كما سمعنا هنا اليوم، في أعقاب عملية إسرائيل لمكافحة الإرهاب، شعر الرئيس عباس بالأمان الكافي لزيارة جنين لأول مرة منذ عقد من الزمان، وبدأت قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية تظهر أخيرا علامات على أنها تفرض القانون والنظام. ولكن هنا في هذه القاعة يتم تجاهل الحقيقة بينما تقبل الأكاذيب الفلسطينية بدون تمحيص.

ومع ذلك، أود اليوم أن أستفيد من حقيقة أننا نركز على مخيم جنين للاجئين لأتشاطر مع المجلس الدليل النهائي على أن الفلسطينيين لا يهتمون بالسلام بل بتدمير الدولة اليهودية فحسب. والدليل على ذلك هو وجود مخيم جنين للاجئين وجميع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الأخرى. كيف يمكن أن تكون هناك – بعد عقود طويلة – مخيمات للاجئين داخل المدن الفلسطينية؟ إنه لأمر محير للعقل أنه بعد ما يقرب من قرن من الزمان، لا تزال هناك مخيمات للاجئين الفلسطينيين في سورية ولبنان والأردن، حيث، بالمناسبة، يعامل السكان كمواطنين من الدرجة الثالثة. وفي معظم المخيمات، لا يمنح اللاجئون الفلسطينيون حتى الجنسية ويمنعون من العمل في وظائف لائقة، كل ذلك من أجل الحفاظ على المشكلة وإدامة النزاع مع إسرائيل. ومن المستحيل فهم حقيقة أنه اليوم، داخل كيان يدعي أن هدفه هو إقامة دولة فلسطينية فاعلة – والسلام، طبعا، السلام – لا يزال هناك فلسطينيون في مخيمات اللاجئين بعد عقود من وصولهم إليها لأول مرة.

هل توقف أعضاء المجلس يوما ليتساءلوا عن السبب في أن أحفاد أحفاد اللاجئين الفلسطينيين ما زالوا يعيشون في مخيمات اللاجئين؟ لماذا لم يتم دمجهم في المجتمع الفلسطيني؟ فما هو سبب ذلك؟ نحن نتحدث عن مخيمات في المدن الفلسطينية. ولو كان الهدف الرئيسي للسلطة الفلسطينية هو حقا إقامة دولة مستقلة، لكان هؤلاء اللاجئين من الجيل الثاني والثالث يعيشون في مدن فلسطينية عادية، وليس في مخيمات. لكن هذا ليس هدف الفلسطينيين. فهدفهم هو إبادة الدولة اليهودية، وأحد أسلحتهم لتحقيق هذا الهدف هو غسل أدمغة جيل بعد جيل من الفلسطينيين بأن المدن الفلسطينية ليست ولن تكون منازلهم. ففي النهاية، ما زالوا لاجئين. وتقع منازلهم في مدن إسرائيلية مثل حيفا وطبريا وصفد وغيرها الكثير. إن هدف القادة الفلسطينيين ليس العيش إلى جانب الدولة اليهودية، بل أن يدمروها ويحلوا محلها، وهم يخططون للقيام بذلك في يوم من الأيام عن طريق إغراق إسرائيل بأكثر من 5 ملايين ممن يسمون باللاجئين الفلسطينيين. ولهذا السبب لا تزال هناك مخيمات للاجئين في المناطق الإدارية الفلسطينية، من نابلس وجنين وطولكرم إلى بيت لحم ورام الله وأريحا. ولذلك، لا يزال أحفاد اللاجئين الفلسطينيين مقطوعي الصلة عن المجتمع الفلسطيني.

ولكن تنفيذ تلك الخطة لتدمير الدولة اليهودية سيكون مستحيلا بدون مساعدة شريك مهم للغاية – ألا وهو الأمم المتحدة والأونروا معولها للهدم. ما الذي يجعل أحفاد اللاجئين الفلسطينيين مختلفين عن كل اللاجئين الآخرين؟ لماذا يجب أن تكون هناك وكالة منفصلة للأمم المتحدة معنية باللاجئين الفلسطينيين في حين أن جميع اللاجئين الآخرين من سوريا أو السودان أو أوكرانيا أو أفغانستان تساعدهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؟ لماذا للفلسطينيين، هل لأن لجوئهم وراثي؟ لماذا لا يكون هدف الأونروا الأساسي توطين اللاجئين لإنهاء هويتهم كلاجئين؟ هذا النظام المختل ليس له مثيل في أي مكان آخر في العالم وهو جزء كبير من المشكلة.

عندما تعزز الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وكالة تحافظ على مخيمات اللاجئين وهوية اللاجئين بعد قرن تقريبا من بدء المشكلة، فإن كل ما يُنجز هو إدامة النزاع. وتواصل الأونروا تغذية الشعب الفلسطيني بكذبة مفادها أن العالم يدعم حقه في العودة؛ وأنه طالما

أن اللاجئين الأصليين، إلى جانب أطفالهم وأحفادهم وأبناء أحفادهم، لم يعودوا بعد إلى حيث أتوا، سيظلوا دائما منبوذين من المجتمع، وسيظلوا إلى الأبد يصنفون كلاجئين.

ولكي أكون واضحا: لا يوجد حق عودة. وجميع أعضاء المجلس يعرفون ذلك. إن مطلب إعادة الملايين من أحفاد اللاجئين ما هو إلا مطلب إطاحة بحق الشعب اليهودي في تقرير المصير، وهذا لن يحدث أبدا. ولذلك، لو كان الهدف من هذه الاجتماعات هو إزالة العوائق التي تحول دون حل هذا النزاع، فهذه واحدة من أهم العوائق الأساسية: إدامة اللجوء الفلسطيني، سواء من قبل السلطة الفلسطينية أو، للأسف، من قبل تلك المنظمة ذاتها، أي الأونروا.

غير أن هذه ليست العقبة الوحيدة التي يتجاهلها المجتمع الدولي. في 1 آب/أغسطس 2014، وبعد ساعتين من وقف إطلاق النار الإنساني بوساطة من الأمم المتحدة، قتل إرهابيو حماس الملازم هدار غولدين واختطفوا جثته. وبعد تسع سنوات تقريبا، لا تزال حماس ترفض إعادة جثة هدار، ولا رفات أورون شاؤول، وهو جندي آخر قتلوه واختطفوا جثته. ويمكن قول الشيء نفسه عن أفيرا مانغستو وهشام السيد، وهما مدنيان إسرائيليان يعانيان من مرض عقلي وهما محتجزان لدى المنظمة الإرهابية في غزة حاليا. وهذا انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني، الأمر الذي يجب أن يكون على رأس جدول أعمال هذا المجلس. ومع ذلك، لم يتخذ أي إجراء يذكر للضغط على حماس لإعادة أولادنا.

وكان يمكن للمجلس أن يؤدي دورا محوريا في إعادة تأهيل قطاع غزة. إن حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية في غزة، العاقدة العزم بشدة على تدمير إسرائيل، تشكل عائقا ينبغي للمجلس أن يركز عليه. ومع ذلك، يؤْثر العديد من أعضاء المجلس في هذه الاجتماعات التركيز على القضايا الهامشية التي ليست بذات مشكلة، بينما يصفون إسرائيل زورا بأنها هي العائق الرئيسي أمام تحسين حياة الفلسطينيين في غزة.

وبينما يظل الفلسطينيون، بتحريضهم وإرهابهم ونزعة الرفض لديهم، هم العقبة الوحيدة أمام أي حل، فإنهم ليسوا التهديد الوحيد الذي تواجهه إسرائيل أو الخطر الوحيد الذي يحدق بالاستقرار الإقليمي. تزداد إيران ووكلاؤها الإرهابيون جرأة كل يوم. ونظام آية الله مسؤول عن التمويل وتصنيع الأسلحة والدراية والتوجيهات للجماعات الإرهابية على طول حدود إسرائيل وفي غزة ويهودا والسامرة. ونتيجة لذلك، تزداد التوترات بشكل كبير، ولكن على حدود إسرائيل مع لبنان تصل التوترات المتصاعدة إلى نقطة اللاعودة. وعندما تنفجر الأوضاع

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): هل لي أن أطلب إلى ممثل إسرائيل أن يختتم ملاحظاته بعد قليل؟

السيد إردان (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أحتاج إلى دقيقتين أخريين لأختتم بياني.

وعندما تنفجر الأوضاع، وهو ما سيحدث، للأسف، إن لم يتخذ إجراء فوري، فإن العواقب على المنطقة ستكون كارثية.

وخلال العام الماضي، وفي انتهاك صارخ للقرار 1701 (2006)، أقام حزب الله المصنف كمنظمة إرهابية مواقع عسكرية وأبراج مراقبة خرسانية على الخط الأزرق. ومؤخرا، عبر إرهابيو حزب الله إلى الأراضي الخاضعة للسيادة الإسرائيلية ونصبوا خياما يحرسها عناصر حزب الله. ويواصل حزب الله العمل بحرية في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، حيث يجري تدريبات عسكرية بالذخيرة الحية ويهاجم حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وتلك الخطوات التصعيدية ليست بصقة على وجه هذا المجلس وقراراته فحسب، بل إنها ستكون الشرارة التي تشعل المنطقة بالكامل. لماذا لا يعقد المجلس جلسات طارئة بشأن تلك الحالة المتردية قبل فوات الأوان؟ في الحقيقة لا إجابة عندي على هذا السؤال.

إسرائيل تستطيع أن تحمي حدودها ومواطنيها من كل التهديدات – سواء من جانب المنظمات الإرهابية أو من الأنظمة المارقة التي تدعو إلى إبادتها – ولكن آن الأوان لكي يقف المجتمع الدولي إلى جانب إسرائيل في هذه المعركة أو على الأقل أن يمتنع عن إدانة إسرائيل كذبا. نحن ندافع عن أنفسنا ضد القوى المتطرفة التي تريد تصدير أيديولوجياتها العنيفة على الصعيد العالمي. وإذا كانت هذه

الهيئة والمنظمة التي هي جزء منها ترفض مساءلة الإرهابيين عن جرائمهم، فإن الحالة على أرض الواقع ستستمر في التردي. وما دام مجلس الأمن لا يتصدى للعقبات الحقيقية أمام المصالحة، فلن نتوصل إلى حل أبدا.

إن السبيل الوحيد لوقف التصعيد هو محاسبة المتورطين ووضع حد للعوائق الفلسطينية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته الإعلامية.

لا تزال الولايات المتحدة تشعر بقلق عميق إزاء مستوى العنف في الضفة الغربية. في الأشهر الستة الأولى من هذا العام، تجاوز عدد القتلى الفلسطينيين بالفعل عدد الوفيات في عام 2022 بأكمله. وعدد الإسرائيليين الذين قتلوا على يد الإرهاب هذا العام يقترب بسرعة من عددهم في عام 2022 بأكمله. وهذا الاتجاه المتصاعد للعنف يؤكد هشاشة الحالة في الضفة الغربية والحاجة الملحة إلى أن يتخذ الطرفان خطوات فورية من أجل تهدئة الأوضاع واستعادة الهدوء.

ونحن ندين كل العنف المتطرف – أيا كانت جنسية مرتكبيه – ونتقدم بخالص التعازي لأولئك الذين تضرروا جراء تلك الأعمال الخرقاء. ونرحب بالبيان المشترك من جانب كبار المسؤولين الأمنيين الإسرائيليين، إلى جانب بيانات أخرى من المسؤولين الإسرائيليين، تدين العنف المتطرف من قبل المستوطنين بحق المدنيين الفلسطينيين. ونتوقع من السلطة الفلسطينية أيضا أن تشجب بوضوح الأعمال الإرهابية المرتكبة بحق الإسرائيليين، ونحث جميع الأطراف على اتخاذ تدابير استباقية للتصدي لجميع أشكال العنف والتحريض وضمان السعي إلى تحقيق المساءلة والعدالة بنفس القدر من الصرامة في كل حالات العنف المتطرف.

ولذلك، تشعر الولايات المتحدة بالقلق إزاء الزيارة الاستفزازية التي قام بها وزير إسرائيلي إلى الحرم الشريف/جبل الهيكل في القدس في 27 تموز/يوليه وما صاحبها من خطاب تحريضي. هذا المكان المقدس ينبغي ألا يستخدم لأغراض سياسية. وندعو جميع الأطراف إلى احترام قدسيته. وعلاوة على ذلك، أود أن أؤكد من جديد موقفنا الثابت الداعم للوضع التاريخي الراهن في الأماكن المقدسة في القدس.

إسرائيل تواجه تحديات أمنية حقيقية، والولايات المتحدة تدعم حقها المشروع في الدفاع عن شعبها، بما في ذلك ضد التهديدات التي تشكلها حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني وغيرهما من الإرهابيين والمتشددين. وندرك أن إسرائيل اتخذت خطوات لتجنب الإضرار بالمدنيين خلال عمليتها في جنين في وقت سابق من هذا الشهر. ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء العدد الكبير من الإصابات والأضرار الجسيمة التي لحقت بالممتلكات نتيجة للعملية في جنين. ونحث جميع الأطراف على الامتثال لالتزاماتها المتعلقة بحماية المدنيين، فضلا عن توفير إمكانية وصول المساعدات الإنسانية، ولا سيما الرعاية الطبية. إضافة إلى ذلك، تدين الولايات المتحدة ممارسة المتشددين الذين يعملون في دور العبادة ويلتمسون الاحتماء بالقرب من مرافق الأمم المتحدة ومدارسها.

وقد رحبنا بالقرار الذي اتخذه مجلس الأمن القومي الإسرائيلي في 9 تموز/يوليه للنظر في اتخاذ خطوات جديدة لتعزيز السلطة الفلسطينية. ونشيد بالمثل بالخطوات التي اتخذتها السلطة الفلسطينية لإعادة تأكيد سيطرتها على جنين. ونحث قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينية على زيادة تعاونها لتحسين الحالة الأمنية في الضفة الغربية، بما في ذلك جنين وغيرها من المناطق التي كانت بؤرا للعنف. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن الأعمال والأقوال التي تزيد من تأجيج التوترات، بما في ذلك النشاط الاستيطاني وعمليات الإخلاء وهدم منازل الفلسطينيين والإرهاب والتحريض على العنف، مثل دفع الأموال لأسر الإرهابيين.

ولئن كنا نناقش التهديدات الدولية للسلام والأمن، وهي ولايتنا، فينبغي لنا ألا ننسى الدور المزعزع للاستقرار الذي تؤديه إيران في دعم الجماعات في الضفة الغربية وغزة نفسها. كما نود أن نتوقف لحظة

لنحث حماس على إعادة رفات أورون شاؤول وهدار غولدين وأيضا إطلاق سراح الإسرائيليين اللذين تحتجزهما حماس حاليا في غزة.

وقد أكدنا، خلال زيارة الرئيس الإسرائيلي هرتسوغ إلى الولايات المتحدة، على ضرورة أن يعمل الطرفان من أجل وقف التصعيد. وسنواصل مشاركتنا مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية لتعزيز الخطوات الرامية إلى خفض حدة التوتر واستعادة النوايا الحسنة. ويظل الحوار بحسن نية أفضل فرصة لتحقيق الاستقرار.

ولا تزال الولايات المتحدة تعتقد أن الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء يستحقون تدابير متساوية من الأمن والازدهار والحرية، وسنواصل العمل نحو تحقيق هذه الأهداف بطرق ملموسة على المدى القريب. وما زلنا نؤيد حل الدولتين ونحث على الحوار بين الإسرائيليين والفلسطينيين ونبحث عن سبل لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الأمين العام المساعد محمد خالد الخياري على إحاطته المفصلة. إنها تذكرة لنا باستمرار تزايد تكلفة انعدام الإرادة السياسية. فيجب علينا جميعا أن نفعل ما هو أفضل.

وأود أن أدلي بثلاث نقاط موجزة.

أولا، في مواجهة دوامة العنف الحالية، يجب أن تكون الأولوية لخفض التصعيد وحماية المدنيين. فلا يزال عدد ضحايا الصراع من المدنيين في ارتفاع. وعلى وجه الخصوص، توفي أكثر من 40 طفلا منذ بداية العام. وهذا أمر غير مقبول ويجب أن يتوقف. وقد أنعش البيان الرئاسي الصادر في شباط/فبراير الماضي (S/PRST/2023/1) الآمال في استئناف الحوار. وتدعو سويسرا الطرفين إلى تنفيذ التزاماتهما التي تعهدا بها في العقبة وشرم الشيخ. وكذلك تدعو سويسرا قادة جميع الأطراف إلى الامتناع عن أي استفزاز، مثل الزيارة التي قام بها صباح اليوم وزير الأمن الوطني الإسرائيلي. ويجب احترام الوضع التاريخي الراهن في الحرم الشريف/جبل الهيكل، بما في ذلك دور الأردن كوصي على الأماكن المقدسة. وعلاوة على ذلك، تعتبر سويسرا القدس الشرقية أرضا محتلة. وسيتعين التفاوض بين الطرفين بشأن الوضع النهائي للمدينة، ولا سيما بوصفها عاصمة الدولتين.

ثانيا، يساور سويسرا القلق إزاء تسارع النشاط الاستيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك من خلال تطوير البنية الأساسية. ونذكر بأن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي. كما إنها تتعارض مع العديد من قرارات مجلس الأمن وتشكل عقبة رئيسية أمام السلام القائم على حل الدولتين. وتسهم في دوامة العنف التي نراها كل يوم. ويجب على إسرائيل أن تمتنع عن اتخاذ تدابير تحدث تغييرات دائمة، ولا سيما تغييرات ديمغرافية وإدارية، في الأرض المحتلة. وفي القدس الشرقية، يبين إخلاء عائلة صب لبن التهديد الذي تتعرض له نحو 150 أسرة أخرى. كما ندين البيئة القسرية التي أدت في الأسابيع الأخيرة إلى التهجير القسري لمجتمعي البقعة وخربة ودادي. كما إن الافتقار إلى الحماية لهؤلاء السكان في مواجهة الهجمات المتزايدة من قبل المستوطنين أمر مثير للقلق بشكل خاص.

وأخيرا، نشجب إضعاف السلطة الفلسطينية وعواقبه على الأمن وتوفير الخدمات الأساسية. ونشجع التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل لضمان حماية المدنيين. وتكرر سويسرا كذلك دعوتها إلى إجراء انتخابات في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية. ومن شأن ذلك أن يساعد على استعادة شرعية المؤسسات والوحدة السياسية الضرورية للتوصل إلى حل قائم على وجود دولتين. وتحقيقا لهذه الغاية، تحث سويسرا الأطراف على العودة إلى طريق الحوار ومحادثات السلام الحقيقية ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

السيدة نغيما ندونغ (غابون) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أنا أيضا أن أشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته المفيدة هذا الصباح. وأرحب بمشاركة ممثلي فلسطين وإسرائيل في جلسة اليوم.

لقد قتلت قوات الدفاع الإسرائيلية، في يوم الثلاثاء 25 تموز/يوليه، ثلاثة فلسطينيين في مدينة نابلس بالضفة الغربية المحتلة. وبالنسبة للجيش الإسرائيلي، كانت هذه نيران انتقامية ضد إرهابيين

مسلحين فتحوا النار على جنوده من مركبة. وهذه الأحداث جزء من تصاعد العنف الذي شهدته الأشهر الأخيرة، والذي اتسم بالعملية العسكرية الواسعة النطاق التي شنها الجيش الإسرائيلي في مخيم جنين في 3 تموز/يوليه، والتي عقد مجلس الأمن على أعقابها مشاورات مغلقة.

ويساورنا القلق إزاء تدهور الحالة الأمنية على الأرض، ولا يزال المدنيون على كلا الجانبين يتحملون العبء الأكبر، ولا سيما النساء والأطفال. إننا ندين جميع الهجمات ضد المدنيين. وبالمثل، فإن احتجاز الأطفال تحت أي ذريعة كانت أمر غير مقبول.

وتصاعد العنف لا يفيد أيا من الجانبين. بل إنه، على العكس من ذلك، يحرم الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي من أي أمل في السلام، وينفي احتمال التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين.

وثمة مصدر آخر للقلق يتمثل في التوسع المستمر في عمليات الاستيطان وعمليات الهدم والطرد، ولا سيما في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وهذا انتهاك واضح للقانون الدولي، لا سيما وأنه يقف في طريق بناء سلام شامل وعادل ودائم.

وبالنظر إلى الممارسة الضارة المتمثلة في احتجاز جثث القتلى، فإننا ندعو إلى إعادة الرفات إلى أسرهم الفلسطينية والإسرائيلية، وفقا للقانون الدولي الإنساني. وعلاوة على ذلك، وبغية التعايش السلمي بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، تدعو غابون إلى احترام الوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس، وتعيد تأكيد تمسكها بالدور الحاسم الذي تضطلع به المملكة الأردنية بوصفها الوصي الرسمي.

ونلاحظ أن الحالة في غزة لا تزال هشة، حتى وإن احتُرِم وقف إطلاق النار الأخير نسبيا. وعلى الرغم من تخفيف بعض القيود المفروضة على الوصول إلى غزة، لا يزال القطاع الخاص، فضلا عن وكالات الأمم المتحدة وشركائها، يواجه تحديات كبيرة. ولا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية وتحسين الاقتصاد. إننا ندرك أن الحلول السياسية الدائمة هي وحدها التي ستعيد الأمل لسكان غزة الذين طالت معاناتهم.

كما ننوه إلى عدم إحراز تقدم في تنفيذ إعلان الجزائر الذي وقعته مختلف الفصائل الفلسطينية في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2022، ولا سيما إجراء الانتخابات خلال فترة لا تتجاوز سنة واحدة. كما نحث الفلسطينيين على الدخول في حوار وتوحيد جهودهم لكفالة إعادة توحيد غزة والضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، في ظل حكومة وطنية ديمقراطية واحدة.

ونكرر دعوتنا إلى تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وبرنامج الأغذية العالمي، اللذين لم يعد من الضروري البرهنة على أن عملهما يحقق الاستقرار، بالإضافة إلى كونه استجابة إنسانية.

وفي الختام، تكرر غابون دعوتها إلى ضبط النفس ووقف الأعمال العدائية والحوار. ونحث الطرفين على احترام قرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار 2334 (2016)، وتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في العقبة وشرم الشيخ. وندعو إلى زيادة مشاركة الدول التي تمارس نفوذا على الطرفين بغية التوصل إلى حل سياسي دائم للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، الذي يسبب توترات استقطابية في جميع أنحاء المنطقة.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته هذا الصباح، وأرحب بوفدي إسرائيل وفلسطين، فضلا عن الوفود الأخرى المشاركة في مناقشة اليوم المفتوحة.

استمع المجلس مرة أخرى إلى تقرير مثير للقلق ومثبط للهمم. لقد شهدنا في الأسابيع الأخيرة أعمال عنف جديدة لم تسفر إلا عن المزيد من المعاناة والدمار والمزيد من انعدام الثقة والاستياء.

ونكرر إدانتنا لجميع أعمال العنف أو الإرهاب التي تمارس ضد المدنيين ونذكر بأن الطرفين ملزمان بالامتثال في جميع الأوقات لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

قد لا تستمر العمليات العسكرية وأعمال العنف أو الإرهاب سوى للحظات أو بضعة أيام فقط، لكن عواقبها تستمر لفترات طويلة

وأحيانا تصبح لا رجعة فيها، لأن الدمار دائما أسهل من إعادة الإعمار ولا يوجد ما يمكن أن يعيد إنسان إلى الحياة.

ومما يثير القلق بشكل خاص في هذا الوقت الحالة الإنسانية في جنين والدمار المادي الذي سببته العملية العسكرية في بداية هذا الشهر. إننا نقدر وندعم الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة لاستعادة الخدمات الأساسية وإصلاح البنية التحتية المتضررة. كما ندعو القادرين على المساهمة ماليا في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى إلى أن يفعلوا ذلك حتى تستمر أنشطتها الضرورية بسلاسة.

في البيان الذي ألقاه المنسق الخاص تور فينسلاند أمام المجلس في الشهر الماضي (انظر S/PV.9361)، قال بحق إن غياب أفق سياسي يقوض بسرعة أمل الفلسطينيين والإسرائيليين، ولا سيما الشباب، في إمكانية التوصل إلى حل للنزاع. ولذلك، نعتبر أن من الضروري أن يبرهن الطرفان من خلال العمل على التزامهما بحل الدولتين، الذي تهدده الديناميات السائدة على أرض الواقع.

ومن جانبنا، سنؤيد أي تدبير أو مبادرة في المجلس لتشجيع الطرفين على استئناف المفاوضات المباشرة وتجديد الأفق السياسي لحل للنزاع، والذي ستكون النتيجة الأرجح في غيابه هي ترسخ العنف. ويجب أن نثابر في السعي إلى إيجاد مسارات للسلام.

أختتم بياني بالتأكيد مجددا على تضامننا مع الشعب الفلسطيني وإعادة التأكيد على التزامنا بتخفيف محنته، وكذلك بحق الشعب الإسرائيلي في العيش في سلام، من خلال حل سياسي ونهائي وعادل للطرفين، يقوم على مع وجود دولتين – فلسطين وإسرائيل – على أساس حدود عام 1967 المعترف بها وقرارات المجلس ذات الصلة.

السيدة فرازير (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أنا أيضا أن أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته المتبصرة.

تنعقد هذه المناقشة في وقت حرج. وإذ وصلنا إلى منتصف العام الحالي، نشهد حالة من التصعيد المحفوف بالمخاطر ومستويات كبيرة من العنف والخطاب الخطير، وهو ما يبعدنا أكثر عن تحقيق السلام.

ويؤدي تدهور الحالة الأمنية في الميدان إلى سقوط أعداد مأساوية من الضحايا الفلسطينيين والإسرائيليين، بمن فيهم الأطفال. ولا تزال مالطة يساورها القلق إزاء العدد الكبير من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، كما أشار الأمين العام. وندعو جميع الأطراف إلى مواصلة العمل لإنهاء هذه الانتهاكات والحيلولة دونها وضمان المساءلة.

شهدت الأشهر الماضية مستويات مقلقة من العنف والإصابات في الضفة الغربية في أعقاب العمليات التي قامت بها قوات الأمن الإسرائيلية والتي خلفت عدة قتلى فلسطينيين.

وفي غزة، يجب أيضا مواصلة إيلاء اهتمام عاجل للمدنيين، ولا سيما الأطفال الذين يعانون في ظل هذه الظروف القاسية. ومن المحبط أن نرى جيلا من الأطفال الفلسطينيين فاقدين تماما للأمل والتطلعات – جيل لا يعرف سوى الحياة في ظل الحصار. ويجب عدم الاستهانة بالتداعيات النفسية والاجتماعية لهذه الظروف أو التقليل من شأنها. وتحث مالطة إسرائيل على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في استخدام الذخيرة الحية والمتفجرات في المناطق المأهولة بالسكان وعلى التقيد بالقانون الدولي الإنساني وإعطاء الأولوية لحماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة دون عوائق.

وتواصل مالطة الإقرار بالجهود بالغة الأهمية التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين وحمايتهم ومناصرتهم. وفي غياب حل سياسي، تبقى الوكالة قوة أساسية لتحقيق الاستقرار في المنطقة، لكنها تواجه نقصا كبيرا في التمويل. ونناشد المجتمع الدولي تكثيف الدعم المالي بغية ضمان تقديم الوكالة للخدمات.

ومما يثير قلقنا أيضا التهديدات المستمرة للمدنيين الإسرائيليين والأمن الإسرائيلي. وتدين مالطة جميع حالات التمييز والتعصب وخطاب الكراهية والتطرف العنيف والهجمات الإرهابية، بما في ذلك إطلاق الصواريخ العشوائي باتجاه أراضي إسرائيل. ولا تؤدي هذه الأعمال إلا إلى إدامة حلقة مفرغة من العنف وانعدام الأمن.

وندين بالمثل عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، الذي شهد أيضا تصاعدا مثيرا للقلق في الآونة الأخيرة. وفي ذلك الصدد، نرحب بالملاحظات التي أبداها كبار المسؤولين الإسرائيليين التي تدين تلك الأعمال.

إن القرارات التي اتخذتها إسرائيل مؤخرا بالمضي قدما في خطط لبناء آلاف المستوطنات غير القانونية الجديدة والتعجيل بإجراءات توسيع المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونكرر دعوتنا إسرائيل إلى وقف بناء المستوطنات غير القانونية وعمليات الهدم والإخلاء في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتشكل تلك الأعمال الانفرادية عقبة رئيسية أمام تحقيق حل الدولتين.

وتشدد مالطة أيضا على ضرورة امتناع الطرفين عن الأعمال الانفرادية وخطابات التحريض التي ترمي إلى تغيير الوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس، وتدعو إلى احترام دور الأردن في الوصاية عليها. والزيارات الانفرادية إلى جبل الهيكل/الحرم الشريف، مثل الزيارة التي جرت صباح اليوم، تثير المزيد من التوترات والتصعيد. فالتعايش السلمي بين الديانات التوحيدية الثلاث أساسي وضروري.

وبالانتقال إلى الحالة السياسية، يتضح من الأحداث الأخيرة أن غياب أي شكل من أشكال الحوار البناء يحول دون ظهور أي آفاق للسلام. والتصريحات الأخيرة الصادرة عن السلطة الفلسطينية بأنها ستوقف الاتصالات مع إسرائيل مثيرة للقلق. وتحث مالطة كلا الطرفين على استئناف التنسيق والالتزام مجددا بتنفيذ الالتزامات المقطوعة في وقت سابق من هذا العام في العقبة وشرم الشيخ.

كما أن تعزيز الوضع المالي للسلطة الفلسطينية من خلال تنفيذ الالتزامات التي قُطعت في لجنة الاتصال المخصصة أمر أساسي لضمان قدرتها على توفير الأمن وتقديم الخدمات الحيوية للشعب الفلسطيني. وندعو إلى تجديد التركيز على المصالحة بين الفلسطينيين وإلى قيام السلطة الفلسطينية بتنظيم انتخاباتها الوطنية المؤجلة. ومن شأن اتخاذ هذه الخطوات مع السماح بحيز مدني فلسطيني ديمقراطي يشمل الجميع تعزيز شرعية السلطة الفلسطينية وتقريبنا من تحقيق السلام الدائم.

في الختام، تؤكد مالطة من جديد التزامها بالتوصل إلى حل عادل وشامل للنزاع في الشرق الأوسط على أساس حل الدولتين على طول حدود ما قبل عام 1967، بما يلبي التطلعات المشروعة لكلا الجانبين، على أن تكون القدس عاصمة مستقبلية لدولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا. ونؤمن إيمانا راسخا بأن ذلك سيظل السبيل المجدي الوحيد لتحقيق سلام.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): في البداية، أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته.

كما سمعنا ورأينا لبعض الوقت الآن، فإن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ما فتئت تتدهور بسرعة، مع تزايد وتيرة الاشتباكات وحدتها. ولذلك، فإن الصين يساورها قلق عميق. وينبغي لمجلس الأمن أن يولي اهتماما كبيرا للمسألة وللحالة الراهنة، وأن يتخذ إجراءات فعالة وأن يمنع الحالة من الخروج عن نطاق السيطرة.

أولا، يجب أن نعارض العنف بحزم. ففي بداية الشهر، شنت إسرائيل أكبر عملية عسكرية لها ضد جنين منذ ما يقرب من 20 عاما، مما أسفر عن مقتل 12 فلسطينيا وإصابة أكثر من 100 آخرين. وأُجبر أكثر من 000 3 لاجئ فلسطيني على الفرار. وعقد المجلس مشاورات طارئة لمناقشة هذه المسألة، أعرب خلالها العديد من الأعضاء عن قلقهم البالغ إزاء الحالة. وتدين الصين جميع أعمال العنف ضد المدنيين في الأراضي المحتلة وتدعو جميع الأطراف المعنية إلى التزام الهدوء وممارسة ضبط النفس وتجنب أي أعمال انفرادية يمكن أن تؤدي إلى تصعيد التوترات. ويجب على الطرف المحتل أن يفي بالتزاماته بموجب القانون الدولي، وأن يمنع الاستخدام المفرط للقوة من جانب الجيش والشرطة، وأن يتجنب أي انتهاك لسلامة المدنيين وممتلكاتهم في الأراضي المحتلة. إن إسرائيل وفلسطين جارتان، لا يمكن إبعادهما عن بعضهما البعض. وينبغي لهما أن تكسرا حلقة العنف وأن تسعيا إلى تحقيق الأمن المشترك.

ثانيا، من الضروري التقيد على نحو فعال بسيادة القانون الدولي. ولا جدال في أن الأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة تنتهك القانون الدولي وقرارات المجلس ذات الصلة. ووفقا لبيانات المنظمات ذات الصلة، وافقت إسرائيل بالفعل على بناء أكثر من 13 000 وحدة سكنية استيطانية جديدة هذا العام – وهو أعلى رقم منذ ما يقرب من عقد من الزمان. وفي الوقت نفسه، يُطرد الفلسطينيون باستمرار من منازلهم في أماكن مثل القدس الشرقية، حيث يعيشون منذ أجيال. إن التوسع الاستيطاني الذي لا هوادة فيه يغير باستمرار الوضع الراهن للأراضي المحتلة، ويؤدي إلى تقليص الحيز المعيشي للفلسطينيين ويؤجج النزاع بين إسرائيل وفلسطين. وندعو إسرائيل إلى وقف جميع الأنشطة الاستيطانية والعودة إلى المسار الصحيح لحل الدولتين. إن الأماكن الدينية المقدسة مهمة للمشاعر الدينية للأتباع. وندعو إلى الحفاظ الفعال على الوضع التاريخي الراهن للأماكن الدينية المقدسة في القدس، واحترام الوصاية الأردنية وتجنب الاستفزاز والتحريض. وكما قال ممثل فلسطين، ينبغي ألا تكون هناك معايير مزدوجة في تنفيذ القانون الدولي.

ثالثا، يجب دعم التحسينات الاقتصادية والمعيشية. لقد أدى الاحتلال والنزاع طويلا الأمد اللذان امتدا لأكثر من نصف قرن إلى إعاقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشدة في فلسطين وتفاقم محنة الشعب الفلسطيني باستمرار. وينبغي رفع القيود غير المعقولة المفروضة على حركة الأشخاص والإمدادات وعلى استخدام الأراضي في الأراضي المحتلة فورا لتهيئة الظروف لتنمية المجتمعات الفلسطينية في الضفة الغربية على طول نهر الأردن. كما ندعو إلى الإسراع في رفع الحصار المفروض على قطاع غزة وإزالة الحواجز التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية ومواد إعادة الإعمار.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يكثف من المساعدة الإنمائية والمساعدات الإنسانية المقدمة إلى فلسطين وأن يدعم عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والمعيشية للشعب الفلسطيني على نحو فعال.

رابعا، من الضروري تنفيذ حل الدولتين على نحو شامل. إن قضية فلسطين، وهي مسألة سياسية ومسألة أخلاق وعدالة دولية على حد سواء، تشكل تحديا مشتركا للمجلس والمجتمع الدولي. ويُظهر التصعيد المتكرر للحالة على أرض الواقع بوضوح أن الإدارة المجزأة للأزمات لا يمكن استمرارها وأنه لا بديل عن حل شامل وعادل. وكلما تأخر اتخاذ إجراءات، كلما أصبحت الحالة أكثر خطورة وتعقيدا، وكلما زادت الصعوبات في تحقيق السلام. ويجب على الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، وجميع الأطراف في المجتمع الدولي، بشعور عميق بالإلحاح وعلى أساس القرارات ذات الصلة، أن تبذل جهودا أكبر لتشجيع استئناف مفاوضات السلام الإسرائيلية – الفلسطينية، وأن تتخذ إجراءات قوية للنهوض بحل الدولتين، وأن ترفع صوتا أقوى لدعم الإنصاف والعدالة.

لقد أولت الصين دائما أهمية كبيرة للقضية الفلسطينية وتدعم بقوة القضية العادلة للشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه الوطنية المشروعة. وقدم الرئيس شي جين بينغ مرارا وتكرارا مقترحات لحل عادل للقضية الفلسطينية. وفي حزيران/يونيه، التقى الرئيس شي جين بينغ بالرئيس الفلسطيني محمود عباس خلال زيارته للصين وشدد على أن السبيل الأساسي لحل القضية هو إقامة دولة فلسطينية مستقلة تتمتع بالسيادة الكاملة، على أساس حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

وتقف الصين على أهبة الاستعداد لمواصلة العمل مع المجتمع الدولي للإسهام بنشاط في التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية في وقت مبكر وفي تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط.

السيد أغيمان (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن الإحاطة التي تلقيناها للتو من الأمين العام المساعد خالد الخياري تبعث على القلق الشديد. ومن المؤسف أنه على الرغم من الرغبة العارمة في جميع أنحاء العالم في إحلال السلام في فلسطين وإسرائيل، فإن الأعمال على أرض الواقع تظهر عكس ذلك. ونأسف لأن الفترة قيد النظر تضمنت بعضا من أسوأ أشكال الاشتباكات العنيفة في الآونة الأخيرة. ومنذ بداية

العام، شهدنا بعضا من أكبر أعداد القتلى والجرحى الفلسطينيين في صفوف الأطفال والمدنيين العزل، فضلا عن أكبر عدد من التوغلات العسكرية الإسرائيلية في غزة ومخيمات اللاجئين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها جنين. وقد رافقها تدمير واسع النطاق للبنية التحتية المدنية والممتلكات الخاصة، تم تنفيذه من خلال عمليات مكثفة وأسلحة متطورة وذخيرة حية. واستمر أيضا إطلاق الصواريخ على إسرائيل، وتعرض مواطنون إسرائيليون أبرياء للأذى خلال حياتهم اليومية المعتادة.

وتدين غانا حلقة العنف التي لا نهاية لها في الأشهر الأخيرة وتدعو كلا الجانبين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. ونرى أن الاستخدام المتزايد للتعليقات والأفعال التحريضية واعتماد سياسات متطرفة بشأن المسائل التي تؤثر على رفاه المواطنين الفلسطينيين والمواطنين العرب الإسرائيليين لن يضمن أمن إسرائيل – ولن تؤدي الهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية والمسلحة ضد المواطنين الإسرائيليين الأبرياء إلى النهوض بقضية فلسطين. ونحث السلطة القائمة بالاحتلال على احترام التزاماتها الدولية والامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار 2334 (2016)، ولا سيما فيما يتعلق بضرورة التمييز والحد التام من الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية. كما تشجب بقوة جميع أعمال الإرهاب ونحث على استئناف التعاون الأمني للتخفيف من حدة هذه الهجمات.

وتعتقد غانا أن انعدام الثقة المتزايد بين إسرائيل وفلسطين يحتم على المجلس أن يعزز إجراءاته لدعم المشاركة المباشرة للطرفين بطريقة تمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف مع ضمان أمن دولة إسرائيل. وفي ذلك الصدد، نحث المجتمع الدولي على تجديد دعمه لحل الدولتين من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية على أساس حدود عام 1967، والقدس عاصمة مشتركة. كما نحث الطرفين على تبني الحوار وإقامة قنوات اتصال لتهدئة الحالة على أرض الواقع.

وتشعر غانا بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في قطاع غزة، حيث يؤثر الحصار على أكثر من مليوني شخص، بمن فيهم النساء والأطفال. وتؤثر الحالة الإنسانية على آفاق السلام في فلسطين، وبناء على ذلك، نحث على تعزيز الدعم المالي الدولي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى للمساعدة في تلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة.

ونعتقد أيضا أن وجود سلطة فلسطينية لديها مقومات البقاء شريك ضروري للحوار وتهدئة التوترات على أرض الواقع. ولا ينبغي لأحد أن يفكر في عواقب وجود سلطة فلسطينية غير قادرة على البقاء. ونحث على مواصلة تخفيف القيود وندعو إسرائيل إلى الإفراج للسلطة الفلسطينية عن جميع الإيرادات الفلسطينية المحتجزة. ونشجع أيضا المزيد من الجهود الديمقراطية وجهود الحوكمة الرشيدة التي تبذلها السلطة.

أخيرا، وإذ أن مصير فلسطين وإسرائيل يربطه معا التاريخ وقرارات المجلس السابقة، تقع على عاتقنا مسؤولية دائمة عن دعم إسرائيل وفلسطين لإيجاد السلام الذي سيمكنهما من العيش جنبا إلى جنب، مع حماية مصالحهما بالتزامهما بالقانون الدولي.

السيد إيشيكاني (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته.

لقد أسفر العنف والاشتباكات عن وقوع إصابات متعددة في مواقع مختلفة، بما في ذلك القدس والضفة الغربية، ولا سيما منذ بداية العام. تحث اليابان مرة أخرى جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن الأعمال التحريضية للحيلولة دون زيادة تدهور الحالة. ونشعر بقلق بالغ إزاء الزيارات المتكررة التي يقوم بها أحد الوزراء الحاليين إلى الأماكن المقدسة في القدس، والتي كان آخرها في وقت سابق اليوم. وتكرر اليابان اعترافها بدور الأردن الخاص كوصي على الأماكن المقدسة، وتولي أهمية كبيرة للحفاظ على الوضع التاريخي الراهن. ونعتقد أن المشاكل التي يواجهها الإسرائيليون والفلسطينيون لا يمكن حلها أبدا عن طريق العنف، ولكن من خلال الحوار المباشر والصادق بين الطرفين وحده، إلى جانب الجهود الرامية

إلى بناء الثقة المتبادلة. وفي ذلك السياق، نحث جميع الأطراف على العودة إلى الالتزامات التي قطعتها في البيانين المشتركين في العقبة وشرم الشيخ في وقت سابق من هذا العام وتنفيذها.

ندين بشدة جميع أعمال العنف التي تستهدف المدنيين، بما في ذلك الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وفي ذلك الصدد، نشعر بقلق بالغ إزاء العملية العسكرية الواسعة النطاق التي نفذتها القوات الإسرائيلية في مخيم جنين للاجئين المكتظ في وقت سابق من هذا الشهر، والتي أسفرت عن مقتل عدد من المدنيين الأبرياء وتشريد الآلاف. وينبغي حماية السكان المدنيين من جميع أشكال العنف. وتشكل الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، بما في ذلك عمليات الهدم والإخلاء، انتهاكا واضحا للقانون الدولي وتتعارض مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونطالب إسرائيل بالامتثال للقرار 2334 (2016) والوقف الفوري لإجراءاتها الانفرادية، التي تقوض إمكانية التوصل إلى حل الدولتين.

ستظل اليابان داعما قويا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وبينما قُدمت بعض التعهدات الإضافية في مؤتمر الجمعية العامة لإعلان التبرعات الشهر الماضي، فإن المبالغ لم تكن كافية لتلبية الاحتياجات المالية للوكالة لعام 2023. فكيف سيكون مصير اللاجئين الفلسطينيين إذا توقف دعم الأونروا للخدمات الأساسية في أيلول/سبتمبر؟ وقد ساهمت اليابان، من جانبها، حتى الآن بأكثر من 40 مليون دولار في عام 2023. وفي ضوء الاحتياجات الهائلة المستمرة على أرض الواقع، نشجع بقوة الدول الأعضاء الزميلة على تقديم التبرعات اللازمة لضمان تمويل الوكالة تمويلا كافيا.

لا يزال حل الدولتين، الذي يعيش بموجبه الإسرائيليون والفلسطينيون جنبا إلى جنب في سلام وأمن، السبيل الوحيد القابل للتطبيق لحل النزاع الذي طال أمده في المنطقة. وفي ذلك الصدد، نقدر جهود المنسق الخاص تور فينسلاند لتهدئة التوترات. ويجب ألا يقف المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، مكتوف الأيدي ويجب على الطرفين أن يتخذا خطوات مجدية وبحسن نية. لن تدخر اليابان جهدا في الإسهام بشكل بناء في تحقيق تلك الغاية.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): أشكر الأمين العام المساعد، السيد خالد الخياري، على إحاطتهِ الشاملة.

لقد سمعنا خلال الاجتماع الشهري السابق للمجلس تحذيرات عديدة بشأن تدهور الأوضاع الأمنية في الأرض الفلسطينية المحتلة (انظر S/PV.9361)، حيث أكدت دولة الإمارات آنذاك ضرورة اتخاذ خطوات عملية لخفض التصعيد المتنامي. وخلال أقل من أسبوع على تلك الجلسة، شهد مخيم جنين للاجئين اقتحاماً هو الأعنف منذ قرابة عقدين، ليؤكد مجدداً أن التوترات مستمرة في التصاعد إلى مستويات غير مسبوقة. كما أن العودة للتهدئة باتت هدفاً صعب المنال في ظل مواصلة الممارسات غير الشرعية في الأرض الفلسطينية المحتلة وهيمنة خطاب الكراهية.

وتزداد الشواغل مع تنامي مشاعر الغضب والاحتقان، التي يصاحبها في أوساط الفلسطينيين، وخاصة جيل الشباب، يأس متجذر من إمكانية وجود تسوية سياسية عادلة. ومع قراءة هذهِ الأوضاع المقلقة، أصبح ملحاً أن يتجاوز المجتمع الدولي دور المتفرج، حيث تقتضي الأوضاع الراهنة تجنب الأسوأ عبر اتباع نهج شامل لخفض التصعيد والسعي لإعادة إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط. وهذا يتطلب منا النظر في جميع السبل المتاحة لتحسين فهمنا حول كيفية تحقيق تلك الأهداف، بما في ذلك عبر بحث طرق مبتكرَة لإعادة بناء الثقة بين الأطراف؛ وألا يكتفي المجلس بعقد اجتماعات كردة فعل على أحداث محددة.

كما تتطلب المرحلة الراهنة عدم ادخار أي جهد دبلوماسي، على المستويين الإقليمي والدولي، لإيضاح أن التدابير الأحادية مرفوضة، وأن مستويات العنف الراهنة تضع أمن ومستقبل الشعبين على المحك وأنَّ العودة لحوار بنّاء، وبحسن نية، ضرورة عاجلة ومطلب دولي. ومن المهم، في هذا السياق، استعادة الزخم الناجم عن اجتماعات العقبة وشرم الشيخ قبل عدة أشهر؛ ومواصلة التأكيد على الامتثال

للالتزامات المتفق عليها والتي تضمنت خطوات ملموسة لمعالجة الأوضاع الراهنة. وعلينا أن نكون ثابتين في رفضنا لأي محاولات تمس بالمرجعيات الدولية المتفق عليها لحل هذا النزاع، والتي تدعو إلى تحقيق حل الدولتين، الذي جدد المجلس التزامه به عند اعتماد البيان الرئاسي في شباط/فبراير هذا العام (S/PRST/2023/1). وهذا الحل يجب أن يظل أساس أي مساع سياسية، ولا يمكن أن نسمح بتهميشه تحت أي ظرف من الظروف.

وهنا، لا بد من التأكيد مجدداً على ضرورة وقف جميع الأنشطة الاستيطانية، التي تشكل تهديداً لحل الدولتين، لا سيما في حال استمرار الموافقات والمصادقات على الوحدات الاستيطانية الجديدة بالوتيرة التي شهدناها، خاصة خلال السنوات الأخيرة. ولا يفوتنا التأكيد بأن هذه الأنشطة تشكل انتهاكاً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولا بد كذلك من الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني لمدينة القدس، التي نشدد على أنها من قضايا الوضع النهائي. ويعني هذا وقف عمليات الهدم، ومصادرة الممتلكات في القدس الشرقية، وتهجير السكان منها بغير حق. كما إننا وإذ نؤكد على احترام الوصاية الهاشمية على المقدسات في مدينة القدس، ندين الاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى المبارك من قبل متطرفين وأعضاء في الحكومة الإسرائيلية، وآخرها الذي حصل صباح هذا اليوم وما صاحبه من مواجهات وتوترات. ونكرر دعواتنا إلى وقف حملات التصعيد المستمرة والمتكررة ضد الشعب الفلسطيني الشقيق، سواء من قبل السلطات الإسرائيلية أو المستوطنين، حيث ندين اقتحام مخيم نور شمس مطلع هذا الأسبوع، وقبله اقتحام مخيم جنين، وما أسفر عن ذلك من ضحايا وأضرار.

وللتخفيف من الظروف المعيشية الصعبة للشعب الفلسطيني، لا سيما اللاجئين، ساهمت دولة الإمارات هذا الشهر بمبلغ 15 مليون دولار أمريكي لوكالة الأونروا لمساعدة العائلات المتضررة في مدينة جنين ومخيمها. وهذا بالإضافة إلى مساهمة أخرى بقيمة 20 مليون دولار قدمها بلدي في حزيران/يونيه الماضي للوكالة، التي نؤكد على ضرورة استمرار المجتمع الدولي في دعمها، لدورها الحيوي في إغاثة اللاجئين ودعم استقرار المنطقة.

وختاماً، نؤكد أن الفترة المقبلة ستكون حاسمة من حيث تكثيف الجهود لمنع تدهور الأوضاع إلى نقطة اللاعودة وللحفاظ على المكتسبات التي حُققت في عملية السلام على مدى عقود وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة فلسطينية مستقلة، على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل، في سلام وأمن واعتراف متبادل.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته الشاملة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

إن القضية الفلسطينية التي لم تحل كانت ولا تزال مصدرا رئيسيا للتوتر في الشرق الأوسط. وقد أدت أعمال العنف التي تندلع بصورة منتظمة، ليس في الضفة الغربية وفي جميع أنحاء قطاع غزة وفي المدن العربية الإسرائيلية فحسب، بل وعلى طول المنطقة الشمالية بأكملها من جانب لبنان وسورية أيضا، إلى زيادة مستويات عدم الاستقرار في المنطقة ككل، مما يقوض احتمالات إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط، على الأساس القانوني الدولي المعترف به عالميا مع الدور المركزي الذي يؤديه الحل القائم على وجود دولتين، والذي أيدناه دائما.

ويتجسد أحدث مثال على تدهور الحالة في منطقة النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي في العملية العسكرية التي قامت بها قوات الدفاع الإسرائيلية في جنين في بداية هذا الشهر، والتي كانت أول عملية من نوعها منذ 20 عاما شاركت فيها مركبات مدرعة إسرائيلية وطيران، بما في ذلك طائرات هليكوبتر عسكرية. ونتيجة لذلك، أجبرت حوالي 500 أسرة فلسطينية، أو 000 3 شخص، على الفرار من ديارهم مرة أخرى، وجرح أكثر من 100 شخص، وقتل أكثر من 10 أشخاص، واحتجز 300 فلسطيني آخر. وفي السياق نفسه، كانت الخسائر الإسرائيلية في ازدياد أيضا.

ويتصرف المستوطنون أيضا بعدوانية متزايدة في جميع أنحاء الضفة الغربية تحت غطاء الجيش الإسرائيلي. وإزاء هذه الخلفية، تواصل القيادة الإسرائيلية سياستها المتمثلة في الموافقة بالجملة على

مشاريع المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل سلاح الجو الإسرائيلي بشكل تعسفي شن ضربات على سورية، حيث يواصل البلد احتلال مرتفعات الجولان. ومن المثير للجزع أن نلاحظ الزيادة في عدد الحوادث على الخط الأزرق في جنوب لبنان.

وعلى الرغم من تلك الاتجاهات المثيرة للقلق في الشرق الأوسط، وردت مؤخرا بعض الأنباء المشجعة، بما في ذلك التحسن في العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران وإعادة قبول سورية عضوا في جامعة الدول العربية. وقد أصبحت هذه الاتجاهات الإيجابية ممكنة بفضل المسار الذي اعتمدته بلدان المنطقة الرامي إلى الحل السلمي للنزاعات والمنازعات، تماشيا مع مصالحها الوطنية وعلى أساس الحوار ومبادئ حسن الجوار. وفي الوقت نفسه، يجب أن نعترف بأن مسألة عملية السلام في الشرق الأوسط لا تزال خارج نطاق هذه العمليات الإيجابية. وللأسف، نلاحظ أن الدبلوماسية الجماعية في ذلك المجالجال قد توقفت فعليا، وكان ذلك إلى حد كبير نتيجة للقرار غير المسؤول والقصير النظر الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بتجميد أنشطة المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، المؤلفة من وسطاء دوليين من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، تواصل واشنطن محاولاتها الاستئثار بعملية السلام وإبطاء تدهور الوضع على الأرض من خلال استبدال تحقيق سلام مجد بآخر اقتصادي. وعلى نحو ما يبين التاريخ الحديث للمنطقة، فإن مثل هذا النهج عديم الجدوى على الإطلاق ويمكن أن يكون له تأثير عكسي.

وبالنظر إلى الطابع غير المسبوق للتصعيد، نعتقد أن الزيارة المزمعة للأمين العام أنطونيو غوتيريش إلى منطقة النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي تأتي في الوقت المناسب. وفي الوقت نفسه، نود أن نذكر بأن روسيا أيدت لسنوات عديدة فكرة إيفاد بعثة لمجلس الأمن إلى الأراضي الفلسطينية وإسرائيل، وهي زيارة نعتقد أنها ضرورية بشكل خاص في الحالة الراهنة.

وفي أعقاب رئاسة روسيا لمجلس الأمن في نيسان/أبريل، بادرت روسيا بعقد اجتماعات تشاورية بين روسيا وجامعة الدول العربية ومجموعة من بلدان المنطقة التي تنخرط بنشاط في ملف عملية السلام في الشرق الأوسط. وكجزء من تلك الجهود، أجرى وزير خارجية روسيا، السيد لافروف، في 18 تموز/يوليه، مشاورات مع جميع البلدان المهتمة في المنطقة. ونأمل أن يؤدي تنفيذ أفكارنا، التي لا تهدف إلى إنشاء أشكال أو هياكل جديدة، إلى إحياء العملية الدولية لتنفيذ القرارات والمبادرات الدولية المعتمدة سابقا في المنطقة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية، ومبادئ مدريد، بما في ذلك الأرض مقابل السلام، وحل الدولتين، حيث تتعايش فلسطين وإسرائيل في سلام وأمن، داخل حدود عام 1967.

السيد فرانسا دانيشي (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته. وأرحب أيضا بمشاركة ممثلي إسرائيل ودولة فلسطين والعديد من البلدان المهتمة بهذه المسألة البالغة الأهمية.

مما يؤسف له أن البرازيل، شأنها شأن كثيرين آخرين، تشعر بقلق متزايد إزاء الحالة في إسرائيل وفلسطين، لا سيما في ضوء الأحداث التي وقعت في الأشهر الماضية. ولا يزال تصعيد العنف مستمرا بلا هوادة، شأنه في ذلك شأن الخطر الكبير المتمثل في حدوث مزيد من التدهور، مع ما يترتب على ذلك من عواقب محتملة خطيرة جدا. فقد استهدف مخيم جنين في أكبر عملية عسكرية إسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة خلال العقدين الماضيين. وندين تلك الهجمات التي أدت، إلى جانب إزهاق أرواح الكثيرين، إلى إجبار ما لا يقل عن 000 3 لاجئ فلسطيني على الفرار من ديارهم. ونأسف كذلك لحقيقة أن البنية التحتية المدنية الحيوية، بما في ذلك شبكات المياه والصرف الصحي والطرق، قد أصيبت بأضرار بالغة. ومما يبعث على القلق بشكل خاص أن المرافق التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، بما في ذلك المركز الصحي الوحيد المتاح في المخيم، قد تضررت بشدة أيضا. وستضع أعمال إعادة الإعمار في مخيم جنين الوكالة تحت ضغوط مالية كبيرة. ووفقا لآخر نداء وجهته، ستكون هناك حاجة إلى 23 مليون دولار لمعالجة عواقب العملية العسكرية.

ولا نزال نشعر بالقلق إزاء استمرار إسرائيل في عدم التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ولا بد من حماية المدنيين في جميع الأوقات أثناء النزاعات المسلحة والعمليات العسكرية من أي نوع. كما يجب حماية البنية التحتية المدنية. وندعو إسرائيل إلى التقيد الصارم بالمبادئ الأساسية المتمثلة في التناسب والحيطة والضرورة والإنسانية في جميع عملياتها العسكرية. وتدين البرازيل مرة أخرى جميع أعمال العنف ضد المدنيين في المنطقة، سواء كانوا فلسطينيين أو إسرائيليين. ونؤكد من جديد إدانتنا الحازمة والواضحة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ولا يمكن تبرير الإرهاب أو التسامح معه أو قبوله تحت أي ظرف من الظروف أو لأي سبب من الأسباب.

وما برح وفد بلدي يكرر دائما التأكيد على أن استمرار احتلال الضفة الغربية غير قانوني بموجب القانون الدولي، وهو ما أعلنه مجلس الأمن نفسه بوضوح ومرارا وتكرارا. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يقوض بشكل خطير آفاق السلام بجعل إمكانية قيام دولة فلسطينية بعيدة المنال أكثر من أي وقت مضى. والقرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية مؤخرا بتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مصدر قلق عميق بالنسبة للبرازيل والعديد من الدول الأخرى. وفي هذا الصدد، يجب أن نكون واضحين مرة أخرى: إن مثل هذه الأنشطة تشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي، بما في ذلك القرار 2334 (2016)، ويجب أن تتوقف فورا.

كما أن عنف المستوطنين يؤجج المزيد من الكراهية ويسهم في هشاشة الحالة الراهنة. وهناك خطر دائم من امتداد الأحداث في الضفة الغربية إلى غزة، حيث تستمر الظروف الإنسانية في التدهور، بسبب الحصار الذي ينتهك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ويعوق جهود التنمية. ومن الواضح أن الوضع الراهن لا يمكن تحمله ويتطلب اهتماما عاجلا ومستداما. والاكتفاء بإدارة النزاع ليس بديلا عمليا. وعلى نحو ما قلنا مرارا وتكرارا في الماضي، لا يمكن التوصل إلى حل عادل وشامل إلا من خلال الحوار والاحترام المتبادل والاعتراف بالحقوق والتطلعات المشروعة لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين. إن معالجة المسائل المعلّقة الصعبة والعمل من أجل تحقيق سلام مستدام ودائم في المنطقة أمر بالغ الأهمية. ويجب أن نفعل أكثر من مجرد تذكير جميع الأطراف بالتزاماتها والإعراب عن القلق إزاء عدم الامتثال. وتقع على عاتق المجلس المسؤولية السياسية عن الاستجابة للتطورات السلبية الأخيرة. إن عدم القيام بذلك سيضعف سلطته ويجعل وقوع المزيد من العنف أمراً أكثر احتمالاً.

السيد أفونسو (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمين العام المساعد، السيد خالد الخياري، على ما قدمه من معلومات مستكملة وعلى وجهات نظره بشأن المنطقة. وعند الاستماع إلى المعلومات المستكملة، يصبح من الواضح أن الحالة في فلسطين لا تزال متقلبة ومحفوفة بالمخاطر في وقت ما زلنا نشهد فيه تصاعداً في العنف على خلفية مواجهة غير مقبولة بين الطرفين. ونشعر بقلق بالغ إزاء إراقة الدماء في حلقة العنف المفرغة التي لا هوادة فيها والتي تحكم قبضتها الآن على المنطقة. هذا الوضع الذي يتعذّر تحمّله يؤدي إلى ارتفاع عدد القتلى ويشعل أسوأ قتال بين إسرائيل والفلسطينيين في الضفة الغربية منذ ما يقرب من عقدين.

وفي ذلك السياق، تأسف موزامبيق لزيادة العنف الذي أسفر عن مقتل أكثر من 150 فلسطينياً على يد الإسرائيليين في الضفة الغربية والقدس الشرقية هذا العام وحده. ونحثّ قوات الأمن الإسرائيلية على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس واستخدام القوة المتناسبة واحترام حياة الفلسطينيين. ونكرر نداءنا إلى جميع الأطراف بالامتناع عن اتخاذ إجراءات انفرادية من شأنها أن تزيد من تفاقم الحالة. وينبغي أن يكون التصاعد الأخير في العنف بمثابة صيحة إيقاظ للعمل وأن يجبر جميع أعضاء المجلس على مضاعفة جهودهم من أجل تحقيق سلام دائم ومستدام في الشرق الأوسط.

وتؤكد موزامبيق من جديد موقفها الثابت والمبدئي المؤيد لحل الدولتين، على أساس مقررات مجلس الأمن ذات الصلة وقرارات الجمعية العامة. وينبغي أن يظلّ ذلك الإطار التوجيهي لعمل المجلس. إن التوصل إلى حل الدولتين هو القضية الأساسية التي يجب معالجتها بطريقة حقيقية وبنّاءة لصالح السلام والاستقرار للشعبين الفلسطيني

والإسرائيلي على حد سواء. وبغية تحقيق ذلك الهدف النبيل، يجب أن يستند الحوار من أجل السلام والتعايش السلمي بين إسرائيل وفلسطين إلى ذلك المبدأ الأساسي. وهو مبدأ يحظى بقبول واسع النطاق بين أعضاء المجلس.

ونشعر بقلق بالغ إزاء الأزمة المالية التي تواجهها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ونحثّ الأطراف الفاعلة الإقليمية والمجتمع الدولي عموماً على العمل على وجه الاستعجال لتقديم دعمها المالي للوكالة. لقد كانت الحالة الإنسانية حرجة بشكل خاص ويتعذّر تحمّلها منذ أن تعرض مركز الأونروا الصحي في مخيم جنين لأضرار بالغة. وثمة حاجة إلى دعم الأونروا في استعادة تلك البنية التحتية والخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية الأولية، فضلاً عن المرافق الأخرى، لكي تواصل الوكالة جهودها لإعادة بناء حياة الأسر الفلسطينية المتضررة وسبل عيشها.

وقبل أن أختتم بياني، نود أن نشدد على واجب المجلس الأساسي المتمثل في ضمان الامتثال لمقرراته ذات الصلة ولقرارات الجمعية العامة ومرجعية مدريد ومبادرة السلام العربية.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد الخياري على ما قدّمه.

لم تتحسّن الحالة على أرض الواقع، وباتت الثقة بين الطرفين في أدنى مستوياتها على الإطلاق. وتشعر فرنسا بقلق بالغ إزاء تصاعد التوترات. وندين جميع الهجمات التي تستهدف المدنيين، الإسرائيليين أو الفلسطينيين. وبالنظر إلى الخسائر الفادحة للعمليات العسكرية في جنين، تود فرنسا أن تشير إلى أن الضرورات الأمنية لإسرائيل لا تعفيها من الامتثال لالتزاماتها الدولية بموجب القانون الإنساني، بما في ذلك حتميات حماية المدنيين في الأراضي المحتلة وضمان الاستخدام المتناسب للقوة. وتدين فرنسا بأشد العبارات الأعمال الإرهابية ضد إسرائيل وتؤكد من جديد التزامها الثابت بأمن إسرائيل. وندين أيضاً استمرار إسرائيل في استعمار الأراضي الفلسطينية، ما يتعارض مع القانون الدولي، ويؤجج التوترات على أرض الواقع، ويشكل عقبة رئيسية أمام السلام. لن تعترف فرنسا أبداً بالضم غير القانوني للأراضي أو إضفاء الشرعية على المستوطنات غير الرسمية. وندعو الحكومة الإسرائيلية إلى وقف بناء مساكن جديدة في المستوطنات. إن العنف الذي يرتكبه المستوطنون غير مقبول ويجب ألا يمر دون عقاب.

وتقع على عاتق المجلس مسؤولية الدفاع عن مفهوم حل الدولتين وإنفاذ قراراته. ويجب أن يحشد قواه لاستعادة الأفق السياسي الذي سيمكن وحده من إعادة بناء الثقة ويجعل تنفيذ حل الدولتين أمراً ممكناً. تلك هي الرسالة التي نقلتها وزيرة خارجيتنا كاثرين كولونا في الأسبوع الماضي إلى نظيريها الإسرائيلي والفلسطيني. وشجعتهما على استعادة أفق سياسي موثوق به على أساس الحل الوحيد القابل للتطبيق، وهو الحل المتمثل في وجود دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. وشددت على استعداد فرنسا لتقديم المساعدة، وأهمية احترام الالتزامات التي تم التعهد بها في شرم الشيخ، وضرورة وضع حد للأعمال الانفرادية التي تقوض أي إمكانية لاستعادة الثقة. وللأمم المتحدة دور هام تؤديه في دعم تلك الجهود. إن جميع الفلسطينيين والإسرائيليين يستحقون العيش في سلام وأمن.

السيد سباسي (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أودّ أن أبدأ بشكر الأمين العام المساعد الخياري على المعلومات التي قدمها.

لا تزال التطورات الأخيرة في الضفة الغربية مثيرة للقلق ومزعجة. ونحن عاجزون تقريباً عن إيجاد عبارات نستنكر بها دورة العنف المتفشية وعواقبها، ولكننا لن نفقد أبداً الإرادة والرغبة في الدعوة إلى استعادة الأفق السياسي في أقرب وقت ممكن. والحقيقة هي أن الحالة لا يمكن أن تدوم، ولا يمكن أن تؤدي إلا إلى مزيد من العنف واليأس إذا لم تعالج بشكل صحيح وسريع.

لقد قلنا ذلك مرات عديدة، وسنكرره الآن. ولن يساعد على الحد من العنف وسفك الدماء والمعاناة التي لا تنتهي إلا منظور واضح للسلام لكلا الجانبين، الإسرائيليين والفلسطينيين. ولكي يحدث ذلك، يجب على الأطراف أولاً أن تلتزم بوقف التصعيد بجدية وبحزم، تماماً

كما فعلت في العقبة وشرم الشيخ، حيث التزمت بالامتناع عن اتخاذ خطوات أحادية الجانب. ولكن لا معنى حقيقي للالتزامات إلا إذا تم الوفاء بها وتنفيذها، وليس فقط لأنه تم التعهد بها بالقول أو بالكتابة.

إننا ندين جميع أعمال العنف العشوائي ضد المدنيين ونعترف بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس. ونؤكد من جديد أن كل عملية أمنية ينبغي أن تتقيد بمبدأ التناسب تقيدا شديدا وأن تحترم القانون الدولي الإنساني احتراما كاملا.

ندعو الشباب الفلسطيني إلى النأي بأنفسهم عن التحريض على العنف والتطرف. ويجب أن يقود الشباب التغيير على أرض الواقع لأنفسهم ومن أجل مستقبل الأجيال الفلسطينية. يجب على الجميع إدانة الإرهاب والتطرف العنيف.

إننا ندين بشدة عنف المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين وندعو إلى إجراء تحقيق كامل ومحاسبة المسؤولين عنه. وأود في هذا الصدد أن أكرر الإعراب عن قلقنا إزاء الأثر الذي تحدثه زيادة العنف على النساء والأطفال.

كما نكرر الإعراب عن قلقنا إزاء الخطط الرامية إلى النهوض بالمستوطنات. إنها تتناقض مع القانون الدولي وتشكل عائقا أمام جهود السلام. وندعو إلى تنفيذ القرار 2334 (2016) والتقيد الصارم بالقانون الدولي. ويجب إلغاء جميع الخطوات الانفرادية التي تعرقل السلام وإمكانية تحقيق حل الدولتين.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتذكير بأن إنهاء الصراع في الشرق الأوسط يتطلب بذل جهود حقيقية ومتواصلة من أجل السلام والتنمية والرخاء للجميع. إنه يتطلب احترام الحقوق والحريات والكرامة، التي نرى أنه يمكن تحقيقها من خلال حل الدولتين، إسرائيل الآمنة وفلسطين الديمقراطية التي تتوفر لها مقومات البقاء، واللتين تعيشان جنبا إلى جنب بحقوق كاملة ومتساوية. فهذا يمثل أفضل احتمال للاستقرار والسلم والأمن والازدهار لأكثر من 400 مليون نسمة في عموم المنطقة ويمثل مساهمة ثمينة في السلم والاستقرار لجميع أنحاء العالم.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة المملكة المتحدة.

أود أن أبدأ بشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته اليوم.

ولدي ثلاث نقاط موجزة أود أن أعرضها.

أولا، نشعر بالجزع إزاء تصاعد العنف في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، والذي بلغ ذروته هذا الشهر بعملية إسرائيل في جنين. لقد قُتل 153 فلسطينيا على يد قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية منذ كانون الثاني/يناير، أي أكثر من مجموع الذين قتلوا في عام 2022. إننا نؤيد الدور المستقل للسلطة الفلسطينية في تأمين المنطقة ألف من الضفة الغربية، على النحو المتفق عليه في اتفاقات أوسلو. ونحث إسرائيل على دعم السلطة الفلسطينية في ذلك المسعى، والعمل بشكل تعاوني لضمان سلامة المدنيين وحمايتهم في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونكرر إدانتنا لجميع الهجمات العشوائية على المدنيين، بما في ذلك الهجمات الإرهابية الأخيرة في تل أبيب وكدوميم.

ثانيا، نشعر بالفزع إزاء النطاق غير المسبوق لتوسيع المستوطنات في المنطقة جيم من الضفة الغربية، والذي نحث إسرائيل على عكس مساره. إن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتثير التوترات وتقوض آفاق حل الدولتين. كما نحث إسرائيل على تحمل مسؤوليتها عن حماية المجتمعات الفلسطينية في المنطقة جيم، وخاصة حمايتها من تصاعد عنف المستوطنين الذي أدى مؤخرا إلى أعمال عنف مروعة في ترمسعيا ونقل تجمع البقعة البدوي الفلسطيني. إننا نشعر بالقلق إزاء الإخلاء القسري لعائلة غيث – صب لبن من منزلها في البلدة القديمة في القدس. ونحث إسرائيل على الكف عن المزيد من التوسع الاستيطاني وعمليات الهدم والإخلاء.

ثالثا، تشعر المملكة المتحدة بالقلق إزاء الزيارة الاستفزازية واللغة التحريضية التي يستخدمها اليوم الوزراء الإسرائيليون في الحرم الشريف/جبل الهيكل. ونؤكد من جديد دعمنا للوضع التاريخي الراهن

ودور الأردن بوصفه الوصي. وتدعو المملكة المتحدة جميع الأطراف الفاعلة إلى احترام قدسية الأماكن المقدسة وتجنب الأعمال التي تقوض قضية السلام.

وأخيرا، تؤكد المملكة المتحدة دعمها الثابت لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، والتي لها أثر على استقرار المنطقة. وندعو أعضاء المجلس إلى ضمان سد الفجوات الحرجة في التمويل، وذلك حتى يستمر تقديم الخدمات الحيوية للاجئين الفلسطينيين.

إن جميع الفلسطينيين والإسرائيليين يستحقون العيش في سلام وأمن. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال حل الدولتين.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن ثلاث دقائق لتمكين المجلس من الاضطلاع بعمله على وجه السرعة. الأضواء الوامضة المثبتة على أطواق الميكروفونات ستنبه المتكلمين إلى إنهاء ملاحظاتهم بعد ثلاث دقائق.

أعطي الكلمة الآن للنائب الأول لوزير خارجية كوبا.

السيد بينيالفير بورتال (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): نؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل أذربيجان، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل ماليزيا بوصفه نائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

لقد شهدنا في الأشهر الثلاثة الماضية تصعيدا للعدوان على الشعب الفلسطيني الذي لا يزال يعاني من ممارسات الفصل العنصري الإسرائيلية على أرضه.

إننا ندين بأشد العبارات العملية العسكرية الإسرائيلية في مخيم جنين للاجئين، التي خلفت ثمانية قتلى وأكثر من 50 جريحا من المدنيين، وهي حقيقة تشكل تهديدا خطيرا للاستقرار والسلام في الشرق الأوسط.

ونرفض قرار إسرائيل التعجيل بخططها لبناء مستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وفي الوقت نفسه، يستمر تدمير إسرائيل للمنازل والممتلكات والتشريد القسري للأسر الفلسطينية في تلك الأراضي. ونكرر رفضنا القوي للعدوان العسكري الإسرائيلي والاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، إلى جانب سياسة الضم غير القانونية التي تنتهجها إسرائيل وجميع ممارساتها الاستعمارية. وندين استمرار الحصار المفروض على قطاع غزة والخطط الكامنة لضم الأراضي الفلسطينية في غور الأردن وأجزاء أخرى من الضفة الغربية والقدس الشرقية.

لقد حان الوقت لوضع حد لإفلات إسرائيل من العقاب، الذي كانت الولايات المتحدة متواطئة فيه تاريخيا من خلال عرقلة عمل مجلس الأمن مرارا وتكرارا والإبقاء على القرارات الانفرادية في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، مما يقوض السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.

ويتعين على مجلس الأمن أن يفي بولايته المتمثلة في التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، والذي يفضي إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة داخل حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، ويُكفل فيه أيضا حق عودة اللاجئين.

وسنواصل تأييدنا بقوة لانضمام دولة فلسطين إلى الأمم المتحدة بوصفها دولة كاملة العضوية. ونؤيد دعوة رئيسها إلى عقد مؤتمر دولي للسلام.

ونكرر مطالبتنا بانسحاب إسرائيل الكامل وغير المشروط من الجولان السوري ومن جميع الأراضي العربية المحتلة. ونطالب بوقف التدخل الخارجي في سورية والاحترام الكامل لسيادتها وسلامتها الإقليمية، مع دعمنا للسعي إلى إيجاد حل سلمي وتفاوضي للحالة التي يجري فرضها على الدولة العربية الشقيقة.

ونرحب بقرار جامعة الدول العربية إعادة قبول سورية في المنظمة، وهي خطوة هامة نحو إعادة إدماج سورية بالكامل، مما يضيف إلى التطورات الهامة الأخرى التي تحبذ التقارب بين دول الشرق الأوسط وينبغي أن تسهم في الاستقرار الإقليمي.

ونشدد من جديد على تأييدنا لخطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران وعلى حقّ الدول غير القابل للتصرف في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. ونكرر إدانتنا لانسحاب الولايات المتحدة الانفرادي من هذا الاتفاق.

ونطالب بالإنهاء الفوري وغير المشروط للتدابير الانفرادية التعسفية وغير القانونية التي تفرضها الولايات المتحدة على دول ذات سيادة في الشرق الأوسط.

ويجب أن نضع حدا لازدواجية المعايير والانتقائية والتلاعب السياسي، وهي أشياء تقوض ولاية مجلس الأمن الأمر الذي يضر، بدوره، بقضية السلام والأمن الدوليين.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة لبنان.

السيدة مراد (لبنان): نجتمع في هذا الصرح العريق كل ثلاثة أشهر من أجل الوقوف على واقع حال منطقة الشرق الأوسط وتقييم التطورات والأحداث التي تشهدها، علهّا وعساها تحمل في كل مرة يلتئم فيها مجلس الأمن بشائر انفراج وأمل وتكون مبعث تفاؤل واستبشار. إلا أنه يبدو أنه من المقدّر للمنطقة، لسوء حظها، بؤس المصير وانسداد الأفق على الرغم من المهارات البشرية والثروات الطبيعية والإمكانيات الحيوية التي تختزنها والتنوع الثقافي والاجتماعي الذي تتسم به.

فالاعتداءات السافرة التي شهدتها الساحة الفلسطينية مؤخرا عود على بدء، فمخيم جنين شكّل الحدث خلال الأشهر المنصرمة. وكان المستهدف الرئيسي في الاعتداءات التي شهدها المخيم الأطفال والمجموعات المستضعفة على مرأى من العالم قاطبة. والعالم في صمت مدقع. توسع استيطاني هيستيري غير مسبوق في الضفة الغربية في انتهاك صارخ للقانون الدولي، وتقويضا لفرص السلام وحل الدولتين، والعالم في صمت مطبق كمن اعتاد على لسح المبرد. أما لبنان فليس بمنأى عن هذا المشهد القاتم. فساحته الجنوبية محط تطاول يومي وأجواؤه الإقليمية عرضة للاستباحة الممنهجة.

ويا لها من مفارقة أن ترتفع وتيرة الاعتداءات الإسرائيلية والممارسات المستفزة مع انطلاق العد العكسي لجلسة مجلس الأمن من أجل تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان العاملة في جنوب لبنان، وذلك في محاولات مستعرة بات الهدف من ورائها واضحا، ألا وهو استجرار ردود فعل من الجانب اللبناني تؤدي إلى تصعيد يصبح معه الطرف اللبناني هو المُدان والمُلام. ويا لها أيضا من مفارقة أن يزداد منسوب الشكاوى المقدمة في الشهرين الأخيرين من الجانب الإسرائيلي إلى كل من مجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة عشية التجديد للقوة المؤقتة، حتى يتهيأ للمرء معها أن لبنان هو الذي يمتلك الترسانة العسكرية والرؤوس النووية والصواريخ العابرة للقارات.

غير أن لبنان، الذي يرأس حاليا الدورة الثالثة للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، اختتم البارحة باكورة اجتماعات مكثفة خرج فيها بورقة عمل مهدت الطريق لنقلة نوعية في مسار المنطقة المنزوعة السلاح نحو الخوض في شكل الصك الدولي المُنشئ لهذه المنطقة. وقد حرص لبنان خلال رئاسته لهذا المؤتمر أن يسجل بصمته ويبعث برسالة مفادها أن طلب نزع السلاح نحن السباقون في الدعوة إليه والمطالبة به ولا ضرورة لأن يزايدن أحد علينا به. فمن يملك الترسانة النووية ليس بموقع يسمح له بالتظلم والاستعطاف تحت ذريعة أن أمنه وسلامته مهددان. وإسرائيل هي الوحيدة في المنطقة التي تملك برنامجا نوويا كاملا وهي الوحيدة التي تتغيب عن حضور اجتماعات المؤتمر رغم أن مقعدها فيه محفوظ والدعوة موجهة لها من أمانة المؤتمر للمشاركة والحضور والتعبير عن شواغلها في خطوة تقدم فيها مبادرة حسن نية، الأمر الذي لم يحصل لتاريخه.

يؤكد لبنان مجددا التزامه الكامل بقرار مجلس الأمن 1701 (2006) بكافة مندرجاته وبحقه في تحرير أراضيه المحتلة، وهي مزارع شبعا وتلال كفرشوبا وتلال الماري التي تشتمل بجزء منها التمدد العمراني لبلدة الغجر، بالوسائل المشروعة والمكرسة في المواثيق الدولية. كما يكرر لبنان في المجلس اليوم استعداده لاستكمال عملية ترسيم حدوده الجنوبية البرية والبحث في كيفية معالجة النقاط الخلافية المتبقية المتحفظ عليها ضمن إطار الاجتماعات الثلاثية، وبحضور الأمم المتحدة.

ومع بدء التحضيرات لتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، نتوجه بالشكر لحامل القلم، فرنسا، وكافة دول مجلس الأمن المشاركين في صياغة مشروع قرار التجديد. ونحن، بصفتنا البعثة الدائمة للبنان في نيويورك، بالاشتراك مع السلطات اللبنانية الرسمية في لبنان، على أتم الاستعداد للعمل مع كافة الأطراف باتجاه تحقيق الأهداف المشتركة التالية: أولا، الحفاظ على استقرار وأمن المنطقة الجنوبية على طول الخط الأزرق؛ ثانيا، صون أمن قوات حفظ السلام وأمنهم ومحاسبة المعتدين عليهم، فضلا عن الحفاظ على جوٍّ الوئام والود السائد بين هذه القوات وأهالي المنطقة؛ ثالثا، الحفاظ على حرية حركة قوة الأمم المتحدة المؤقتة وقدرتها على تنفيذ ولايتها بالتنسيق مع الجيش اللبناني وفق مندرجات وروح اتفاق مركز القوات والقرار 1701 (2006) دون تعديل في مفهوم عملياتها وقواعد الاشتباك الخاصة بها.

ختاما، أغتنم هذه المناسبة لأعرب مجددا عن تقدير لبنان عاليا للدور المهم الذي تضطلع به قوة الأمم المتحدة المؤقتة جنوب الليطاني في إحلال السلام والأمن في هذه المنطقة. ونعبر عن الامتنان للقوة المؤقتة وقيادتها والدول المساهمة فيها بقوات على التزامها المستمر منذ عقود بحفظ السلام في لبنان. ونتطلع إلى أن تكون جلسة تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة هادفة وبناءة وأن تحترم الخصوصيات المحلية ضمن نظرة شاملة ثلاثية الأبعاد ومقاربات عملانية، محورها الرئيسي إرساء جو من الهدوء والاستقرار في المنطقة تسمو فوق خيمة من هنا وطائرة ورقية من هناك ومزارع تاهت أقدامه في مساحات رحبة سعيا وراء قطيع شرد؛ مقاربة نتوخاها تسمو فوق سرديات البيضة والدجاجة؛ مقاربة نتوسم بها خيرا لمنطقتنا الجنوبية ولقوات القوة المؤقتة وللبنان عموما.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد قواوي (الجزائر): السيدة الرئيس، بداية أجدد لكم التهاني على الرئاسة الناجحة والموفقة للمملكة المتحدة لأشغال مجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه الجاري، متمنيا لكم التوفيق والنجاح في مهامكم، لا سيما في ظل ظروف إقليمية ودولية تزداد تأزما وتعقيدا.

لقد عرفت القضية الفلسطينية خلال الفترة المنقضية تصعيدا خطيرا من قبل دولة الاحتلال، وهو ما انجرَّ عنه مقتل العديد من الفلسطينيين الأبرياء، لا سيما في الضفة الغربية، مع استعمال الأسلحة الثقيلة والطائرات المسيرة لأول مرة منذ ما يربو عن العقدين من الزمن. إن مجزرة جنين وما تلاها من عمليات اعتداء وحشي من قبل قوات الاحتلال والمستوطنين مع الاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى وانتهاك حرمته واستمرار سياسة الاستيطان والاعتقالات المستمرة للأبرياء من شعب فلسطين الشقيق، تنذر بتفجر الأوضاع وانزلاقها إلى وضع يصعب السيطرة عليه، لا سيما في ظل سياسة اللا عقاب التي تشجع الاحتلال على المضي في سياسته الرامية لتكريس الأمر الواقع وتغيير الطبيعة الديموغرافية للمناطق المحتلة، وبالأخص القدس الشريف. والتي تعد، بلا شك، انتهاكا فاضحا لكل الأعراف والقوانين الدولية.

وأجدد إدانة الجزائر الشديدة للاعتداءات الأخيرة على مخيم جنين وندعو إلى محاسبة مرتكبي هذه الجرائم البشعة التي أعادت إلى أذهاننا مشاهد التغريبة الفلسطينية والأذى الذي وقع ولا يزال يقع على الأشقاء الفلسطينيين في ظل عجز المجتمع الدولي عن وضع حد للواقع المرير الذي يعيشونه.

كما نشدد على أهمية وحدة المجتمع الدولي والتنفيذ الصارم لقرارات الشرعية الدولية، لا سيما قرارات مجلس الأمن، من أجل وضع حد لتمادي السلطة القائمة بالاحتلال في سياساتها التعسفية التي تقوض ما بقي من أمل في تحقيق السلام العادل والشامل للقضية الفلسطينية. وندعو، كذلك، المجتمع الدولي إلى مساعدة السلطة الفلسطينية على إعادة إعمار ما تم تخريبه خلال الاعتداء الوحشي على مخيم جنين. وفي هذا السياق، قرر رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، منح مساهمة مالية بقيمة 30 مليون دولار للمساعدة في إعادة إعمار مدينة جنين الفلسطينية وإصلاح ما لحق بها من خراب في البنى التحتية.

وإذ تعرب الجزائر مجددا عن تضامنها الدائم مع الشعب الفلسطيني القابع تحت نير الاحتلال ودعم مطالبه المشروعة، وعلى رأسها إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، فإننا نؤكد

على ضرورة تنشيط وتفعيل آليات الدعم والحماية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك من خلال تنفيذ الأدوات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 904 (1994)، الذي يتم خرقه يوميا من قبل السلطة القائمة بالاحتلال، لا سيما من خلال تسليح المستوطنين بالضفة الغربية.

كما نؤكد أن الجزائر سعت على الدوام إلى دعم القضية الفلسطينية، إذ استضافت، وبإشراف شخصي ومباشر من السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، مؤتمر لم الشمل من أجل الوحدة الوطنية الفلسطينية لإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة بين الفصائل الفلسطينية في خطوة لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، توجت باعتماد إعلان الجزائر، إضافة إلى استضافته مؤتمر القمة العربي المنعقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، والذي أكد مرة أخرى على مركزية القضية الفلسطينية والدعم المطلق لحقوق الشعب الفلسطيني.

وفي الأخير، يبقى تكريس حقوق الشعب الفلسطيني الشقيق غير القابلة للتصرف في إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، مع ضمان عودة اللاجئين، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، لا سيما القرارات 194 (د-3) و 242 (1967) و 338 (1973) ومبادرة السلام العربية، هو السبيل الوحيد لضمان حل دائم للقضية الفلسطينية، الذي يجب أن يكون غاية أي تحرك في المستقبل.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

السيد حمود (الأردن): السيدة الرئيسة، بداية اسمحوا لي أن أهنئكم على تولي وفد المملكة المتحدة رئاسة مجلس الأمن، متمنيا لكم السداد في استكمال تسيير أعمال المجلس لهذا الشهر. كما أشكر الأمين العام المساعد السيد خالد الخياري على إحاطته القيمة للمجلس.

يؤكد الأردن على ضرورة وقف التصعيد الخطير في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فاستمرار الإجراءات الأحادية الجانب، من اقتحامات متواصلة للمدن الفلسطينية المحتلة وبناء المستوطنات وتوسعتها والاستيلاء على الأراضي وتهجير الفلسطينيين من منازلهم والاعتداء عليهم، ممارسات لا قانونية مرفوضة ومدانة وتمثل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي الإنساني وتقويضا لأسس السلام وأسس حل الدولتين.

ونشدد على ضرورة انخراط إسرائيل في مفاوضات جادة لإنهاء وحل الصراع على أساس حل الدولتين، سبيلا وحيدا لوقف التدهور واستعادة التهدئة وتحقيق السلام. كما نشدد على ضرورة التزام إسرائيل بمسؤولياتها والتزاماتها بالاتفاقات الموقعة، بما في ذلك مخرجات اجتماعي العقبة وشرم الشيخ. ويحذر الأردن من التبعات الخطيرة المترتبة على قرار الحكومة الإسرائيلية الأخير بشأن تسريع إجراءات بناء المستوطنات اللاشرعية وتوسيعها تمهيدا لطرح عطاءات لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية في فلسطين المحتلة، مؤكدين بأن التوسع الاستيطاني وتهجير السكان من منازلهم هو انتهاك جسيم للقانون الدولي وللقرارات الدولية ذات الصلة، ومن أبرزها قرار مجلس الأمن 2334 (2016). وندعو المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى التحرك فورا لوقف هذه الإجراءات الإسرائيلية الأحادية الجانب التي تقوض السلام وحل الدولتين.

يدين الأردن إقدام وزير الأمن القومي الإسرائيلي اليوم على اقتحام المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، وهو ما يمثل استمرارا في انتهاكات إسرائيل لأحكام القانون الدولي في القدس المحتلة وللوضع القانوني والتاريخي القائم في القدس ومقدساتها. ونؤكد هنا بأنه لا سيادة لإسرائيل على القدس المحتلة. ونحذر من التبعات الخطيرة للسماح للمتطرفين باقتحام المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، ومن ممارساتهم الاستفزازية التي تهدد بتفجير دوامات جديدة من العنف والتوتر.

وستستمر المملكة، انطلاقا من الوصاية الهاشمية التاريخية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس، في اتخاذ جميع الإجراءات والخطوات اللازمة لحماية المقدسات والحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم فيها. وستظل المملكة تبذل كل جهد ممكن للتصدي لمحاولات فرض التقسيم الزماني والمكاني في المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، وللممارسات التي تستهدف طمس هوية القدس العربية الإسلامية والمسيحية. ونؤكد في هذا الصدد أن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية هي الجهة الوحيدة

صاحبة الاختصاص الحصري بإدارة شؤون المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، بكامل مساحته البالغة 000 144 متر مربع وتنظيم الدخول إليه.

كما لا يفوتني هنا أن أؤكد على مواصلة الأردن، وبالتنسيق مع الشركاء الدوليين والإقليميين، دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لتمكينها من الاستمرار في تقديم خدماتها الحيوية لأكثر من 5.7 مليون لاجئ فلسطيني. وفقا لتكليفها الأممي، وذلك حتى يتم حل قضية اللاجئين الفلسطينيين بشكل عادل وشامل وفق أحكام القانون الدولي والقرارات الدولية ذات الصلة وعلى أساس حل الدولتين.

وفي هذا الصدد، أود إعلام المجلس بأن الأردن سينظم، بالشراكة مع السويد، مؤتمرا وزاريا على هامش أعمال الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، بحضور الأمين العام، وذلك بتاريخ 21 أيلول/سبتمبر 2023. إذ ندعو الشركاء الإقليميين والدوليين للمشاركة الفاعلة ورفيعة المستوى لحشد الدعم السياسي والمالي اللازم للوكالة في ظل العجز المالي غير المسبوق الذي تواجهه هذا العام، ولضمان استمرار أنشطتها في مناطق عملياتها الخمس، بما يعزز الأمن والاستقرار الإقليميين.

ختاما، نجدد التأكيد على أن تحقيق السلام العادل والدائم والشامل، المستند إلى القانون الدولي ومبادرة السلام العربية والمرجعيات المعتمدة، خيار عربي أردني استراتيجي وسبيل هذا السلام هو إنهاء الاحتلال وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة على خطوط 4 حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشريف.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيد محمد.

السيد محمد (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف المملكة المتحدة على رئاستها لمجلس الأمن هذا الشهر، وتعرب عن تقديرها للإحاطة التي قدمها الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ، السيد محمد خالد خياري.

لقد تسبب استخدام إسرائيل المفرط للقوة ونشر الأسلحة الثقيلة ضد المناطق المدنية المكتظة بالسكان، في الأسابيع الأخيرة، في وقوع إصابات بين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، فضلا عن دمار واسع النطاق. وأدت الغارة على مخيم جنين للاجئين في 19 حزيران/يونيه – وهي أكبر عملية توغل إسرائيلي في الضفة الغربية منذ 20 عاما – إلى دورة من العنف، وأسفرت عن مقتل أكثر من 12 فلسطينيا و 4 إسرائيليين، وأججت التوترات في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتؤيد اللجنة نداء مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، بأن تقوم إسرائيل بمواءمة سياساتها وإجراءاتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. وتشمل هذه التدابير حماية الحق في الحياة والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني للحفاظ على النظام العام والسلامة.

ويستحق العنف المتزايد من جانب المستوطنين المسلحين، الذين يعملون بالتنسيق مع قوات الأمن الإسرائيلية، الاهتمام العاجل من مجلس الأمن. وقد اشتدت بشكل كبير اعتداءات المستوطنين المنهجية على المدنيين الفلسطينيين وغاراتهم على القرى الفلسطينية، وإضرام النار في عشرات المنازل والمركبات والحقول الزراعية. وفي الفترة من 20 إلى 25 حزيران/يونيه، استهدف المستوطنون الإسرائيليون عدة مدن وقرى فلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، مما ألحق أضرارا جسيمة وروع المدنيين. وكما ذكر المنسق الخاص فينسلاند في إحاطته في 27 حزيران/يونيه (انظر S/PV.9361)، كثيرا ما تحدث تلك الهجمات بحماية قوات الاحتلال الإسرائيلية أو بالقرب منها. وفي أيار/مايو، هدمت مرارا البنايات السكنية لتجمع عين سامية الرعوي الفلسطيني في الضفة الغربية المحتلة. وتعرض أفراد المجتمع المحلي لعنف المستوطنين ونزحوا في نهاية المطاف.

وأدانت إسرائيل هذه الهجمات التي يشنها المستوطنون، حيث أشار إليها رئيس وكالتها الأمنية ومفوض شرطتها على أنها إرهاب ذو نزعة قومية. ووصفتها شخصيات إسرائيلية بارزة أخرى بالمذابح. لكن

الإدانة لا تكفي. ويجب على إسرائيل أن تتخذ فورا خطوات حاسمة لوقف تلك الهجمات، وضمان المساءلة وحماية الفلسطينيين تمشيا مع مسؤوليتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال. ونجدد نداءنا إلى مجلس الأمن لضمان إنشاء آلية لحماية الشعب الفلسطيني من توغلات قوات الاحتلال وأعمالها الاستفزازية.

وهذه الهجمات هي نتيجة مباشرة لسياسة إسرائيل للتوسع الاستيطاني في تجاهل تام للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار 2334 (2016)، الذي أعلن مرارا وتكرارا أن جميع المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير قانونية وطالب بالوقف الفوري للسياسات والممارسات ذات الصلة وعكس مسارها، لأنها ترقى إلى الضم بحكم الواقع. وحتى الآن هذا العام، مضت إسرائيل قدما بخطط لبناء أكثر من 10 000 وحدة سكنية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بنية واضحة لمواصلة استعمار الأرض الفلسطينية وتجزئتها وترسيخ سيطرتها بشكل غير قانوني.

ومن دواعي القلق البالغ أن الجهات الفاعلة السياسية الإسرائيلية تؤجج الحالة، بدلا من الدعوة إلى الهدوء. وخلال أعمال العنف في جنين، حث عضو في مجلس الوزراء الإسرائيلي قوات الأمن الإسرائيلية على تفجير المباني واغتيال الإرهابيين بالعشرات أو المئات أو، إذا لزم الأمر، الآلاف، ودعا المستوطنين إلى الركض إلى قمم التلال وإنشاء بؤر إضافية. وتدين اللجنة بشدة الخطاب التحريضي والإجراءات التي تتخذها السلطات الإسرائيلية، والتي تدعم مصادرة الأراضي بصورة غير قانونية وتنتهك القانون الدولي. ونحث إسرائيل على وقف التحريض والاستفزازات ضد الشعب الفلسطيني والامتثال الكامل لالتزاماتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال بموجب القانون الدولي.

وتشجب اللجنة انعدام المساءلة عن الأعمال الإسرائيلية غير القانونية، بما في ذلك خلال العدوان العسكري الإسرائيلي على غزة في أيار/مايو 2023. وندعو إلى الرفع الفوري للحصار المفروض على ذلك الجزء من الأرض الفلسطينية وإلى احترام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار 1860 (2009). وتكرر اللجنة التأكيد على أن القانون الدولي الإنساني يحظر إطلاق الصواريخ بشكل عشوائي على المراكز السكانية الإسرائيلية.

يأمل الناس في جميع أنحاء العالم أن يرث أطفالهم الصحة الجيدة والازدهار. غير أن أطفال فلسطين لم يرثوا سوى الاحتلال. وأبلغ الأمين العام في تقريره المؤرخ 5 حزيران/يونيه 2023 عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2023/363)، عن وقوع أكثر من 133 3 انتهاكا جسيما تم التحقق منها ضد الأطفال الفلسطينيين، بما في ذلك قتل 54 منهم بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر 2022 في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتدعو اللجنة إلى وقف استخدام إسرائيل للقوة ضد الأطفال وتناشد جميع أصحاب المصلحة في النزاع – الإسرائيليين والفلسطينيين – التقيد بالتزاماتهم القانونية المحلية والدولية وحماية الأطفال.

كما تدعو اللجنة جميع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، إلى اتخاذ إجراءات وفقا لولاياتها، لضمان المساءلة عن انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتعرب اللجنة عن تقديرها في هذا الصدد للجهود التي يبذلها المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل إسرائيل منذ عام 1967 في الدعوة إلى حماية الأطفال الفلسطينيين والسكان المدنيين ككل، وفقا للقانون الدولي.

لقد أصبح الاحتلال الإسرائيلي الآن بمثابة عقاب مضاعف للاجئين الفلسطينيين. وفي الوقت الذي تكافح فيه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) من أجل مواصلة أنشطتها المنقذة للحياة للاجئين الفلسطينيين، أدت العملية العسكرية الإسرائيلية التي استمرت يومين في حزيران/يونيه في مخيم جنين للاجئين، الذي يقطنه ما يقرب من 000 24 شخص، إلى إلحاق أضرار بما لا يقل عن 900 منزل، مما جعل العديد منها غير صالح للسكن، وتعطل الخدمات الأساسية، وترك مركز الأونروا الصحي الحيوي غير صالح للاستخدام، وتشريد ما لا يقل عن 500 3 لاجئ.

وتدين اللجنة الإجراءات التي تتخذها إسرائيل ضد اللاجئين الفلسطينيين وتدمير استثمارات الأونروا المنقذة للحياة. إننا ندعو كافة المانحين والشركاء إلى توفير الأموال فورا للأونروا من أجل الاستجابة الإنسانية في مخيم جنين وضمان تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به للوكالة، لتمكينها من الوفاء بولايتها بإخلاص.

وتكرر اللجنة التأكيد على أن السلام العادل والدائم لن يتحقق إلا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإنهاء المستوطنات غير القانونية التي تعزز الاحتلال وترسخه، وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والحرية، التي حرم منها لفترة طويلة جدا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): هل لي أن أذكر الزملاء مرة أخرى، حرصا على تسيير أعمال المجلس بسرعة، بأن يحاولوا قصر ملاحظاتهم على ثلاث دقائق؟

أعطي الكلمة الآن **للسيد بيريسفورد – هيل.**

السيد بيريسفورد – هيل (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب عن خالص تقديري لرئاسة المملكة المتحدة ولأعضاء مجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة الحاسمة بشأن الشرق الأوسط وعلى منحنا شرف المشاركة في هذه المناقشة. كما أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته.

تم إنشاء نظام مالطة ذي السيادة المستقلة قبل 900 عام في القدس. وكانت مهمتنا الأولى هي رعاية الحجاج المرضى الذين يزورون الأرض المقدسة. وسرعان ما أصبحت مستشفياتنا ملاذا لتقديم الدعم والرعاية ليس فقط للمسيحيين، ولكن أيضا للمسلمين واليهود. وبينما نعمل الآن في أكثر من 122 بلدا، ونقدم الرعاية الإنسانية والخدمات الطبية للأشخاص من جميع الأديان والأشخاص الذين لا يعتنقون أي دين، فإن الشرق الأوسط، وخاصة إسرائيل وفلسطين، قريب جدا منا.

واسمحوا لي أن أسلط الضوء على مسألتين تتعلقان بالنزاع الحالي في فلسطين تثيران القلق.

أولا، إن جهودنا الإنسانية في الشرق الأوسط واسعة النطاق، مع العديد من العيادات والمستشفيات ومرافق الرعاية الصحية. واستجابة للاحتياجات المتزايدة والاضطرابات والنزاعات الإقليمية، لدينا دور بارز في خدمة المجتمعات النازحة في مخيمات اللاجئين في سورية والأردن ولبنان. في فلسطين، يبرز مستشفى العائلة المقدسة في بيت لحم، الذي يديره النظام، كمصدر للأمل، حيث يقدم الرعاية والخدمات الطبية الشاملة لمجتمع متنوع جغرافيا ولكنه فقير إلى حد كبير. خدمات الرعاية الصحية الأساسية المماثلة من قبل تحالف المؤتمر، بما في ذلك وسام القديس يوحنا الموقر، التي تدير مستشفى القديس يوحنا الشهيرة لطب العيون. مع ذلك، وفي خضم النزاع المستمر في فلسطين، أصبح توفير خدمات الرعاية الصحية الأساسية لشعبها أمرا صعبا بشكل متزايد. ويؤدي انتشار حواجز الطرق والتأخيرات عند نقاط التفتيش إلى تفاقم الحالة الصحية للمحتاجين، مما يتسبب في معاناة لا داعي لها في وقت حرج بل وحتى الموت. وأصبح توفير الرعاية الطبية محدودا للغاية بعد أن أصبحت سيارات الإسعاف وعمال الإغاثة أهدافا متكررة للهجمات، مما يعرض المرضى والعاملين في المجال الطبي للخطر على السواء. ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، تم تسجيل 750 اعتداء متعلقا بالصحة في الأراضي الفلسطينية بين عامي 2019 و 2022. وأدى ذلك إلى وفاة أحد العاملين الصحيين وإصابة 568 آخرين بجروح. إضافة إلى ذلك، تضررت 315 سيارة إسعاف و 160 مرفقا للرعاية الصحية جراء تلك الحوادث، والأعداد في زيادة مستمرة.

علاوة على ذلك، ونتيجة للقيود المالية والترتيبات الضريبية المعقدة التي تم التفاوض بشأنها بموجب بروتوكول باريس لعام 1994، نواجه عقبات متكررة أمام حرية الحركة لنقل لمساعدات الطبية عبر الحدود. بالإضافة إلى ذلك، فإن التعقيدات والتأخيرات بسبب الإجراءات البيروقراطية المتعلقة بالجمارك والمكوس تشكل عائقا أمام دخول الإمدادات والمعدات الطبية الأساسية في الوقت المناسب وبكفاءة إلى المنطقة. ومعالجة هذه المسائل أمر حيوي لجعل الرعاية الصحية متاحة بسهولة أكبر للمرضى والفقراء. وندعو بكل احترام الحكومتين الإسرائيلية والفلسطينية إلى الوفاء بالتزاماتهما إزاء المجتمع الدولي. ونطلب إلى إسرائيل أن تلتزم بالبنود التي تعكس بروتوكول باريس الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة إسرائيل، على

النحو المتفق عليه في اتفاقات أوسلو الثانية. وبالمثل، نحث السلطات الفلسطينية على العمل على توحيد الفصائل المتنازعة في الدولة، وبالتالي الحد من المواجهات من خلال الحوار والدبلوماسية.

المسألة الثانية تتعلق بحرية المعتقد والتسامح إزاء التنوع الديني لأن هذه المسألة ما زالت مصدر قلق في النزاع. وقد تزايدت الأعمال التي تضر بالحرية الدينية في المنطقة بشكل كبير. وكان هناك ارتفاع ملحوظ في الاعتداءات الجسدية واللفظية، الموجهة ليس إلى رجال الدين المسيحيين فحسب، بل إلى الحجاج والمصلين والمواقع الدينية. وتشمل المواقع المسيحية التي تم استهدافها كنيسة البشارة الكاثوليكية في الناصرة، وكذلك الكنائس الأرثوذكسية وغيرها. وتسبب تدنيس المقبرة الأنجليكانية في القدس في وقت سابق من هذا العام في احتجاج دولي. وبالمثل، كانت هناك هجمات مؤسفة على المساجد، وكما سمعنا، وقع بعضها اليوم. ومع ذلك، فإن الاعتداءات على أماكن العبادة وترهيب رعاياها تعكس بشكل مأساوي توجها دوليا أوسع لا يقتصر على فلسطين أو إسرائيل، بل إنه مستوحى من التطرف. وهو توجه أدى إلى ارتفاع ينذر بالخطر على مستوى العالم في كراهية المسيحية وكراهية الإسلام، وربما أضيف مع التركيز، معاداة السامية.

ولطالما كانت حماية المدنيين، خاصة العاملين في المجال الطبي وعمال المعونة، في مناطق النزاع من أولويات الأمم المتحدة، كما يشير القرار 2286 (2016). وإلى جانب القرار 2686 (2023)، فإنه يوفر توجيها واضحا للمجتمع الدولي بأن انتهاكات تلك المبادئ لا تؤدي إلى تفاقم التوترات فحسب، بل تسهم أيضا في زعزعة الاستقرار وتزيد من حدة التعصب.

اسمحوا لي أن أختتم باقتباس من السيد الأكبر، الموقر الأسقف جون دنلاب، الذي ذكر مؤخرا فيما يتعلق بالنزاعات العالمية،

”أعرب عن قلقي البالغ إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة ضد المدنيين العزل، وآمل أن يكثف المجتمع الدولي جهوده لمنع تآكل حقوق الإنسان هذه، خاصة في مناطق الوصول المقيد إلى الرعاية الصحية والحق الأساسي في الحرية الدينية“.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد مغيث (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان باسم منظمة التعاون الإسلامي، بصفتي الرئيس بالنيابة.

تعرب منظمة التعاون الإسلامي عن بالغ قلقها إزاء التدهور السريع للحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بسبب الانتهاكات الإسرائيلية الصارخة المستمرة للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن. والتصعيد الأخير للعدوان الإسرائيلي، بما في ذلك هجوم آخر شنته قوات الاحتلال على مخيم جنين للاجئين، والذي أسفر عن سقوط عشرات الضحايا المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، فضلا عن تدمير واسع النطاق للهياكل الأساسية المدنية الحيوية، بما في ذلك شبكات المياه والكهرباء والطرق، وتشريد الأسر التي اضطرت مرة أخرى إلى الفرار من الهجوم الإسرائيلي، الأمر الذي ينبغي إدانته حيث يشكل انتهاكات جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة، ويجب المساءلة عنه. إن تكثيف الغارات العسكرية الإسرائيلية وعمليات الاعتقال والتدمير في مدن الضفة الغربية وبلداتها وقراها ومخيمات اللاجئين، فضلا عن العنف والإرهاب اللذين لا يزال يرتكبهما المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون، قد فاقم المعاناة بين الفلسطينيين بشكل كبير. وحالة العدوان المستمرة ضد الشعب الفلسطيني تمثل إهانة للكرامة الإنسانية، وهي انتهاك لأبسط حقوق الإنسان الأساسية، وتقويض لإمكانية وصوله إلى الخدمات الأساسية، وإهدار شديد لإمكاناته التنموية الاقتصادية.

وفي حين يركز بقية العالم بأسره على السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة من أجل استقرار شعوبه وازدهارها وسط تحديات وأزمات عالمية جمة، فإن هذا الظلم التاريخي ما زال يعيق الشعب الفلسطيني عن تحقيق السلام والاستقرار والازدهار. وللأسف، لا تلوح في الأفق نهاية لهذه الحالة المؤسفة، إذ تستمر إسرائيل في التهرب من المساءلة، ومجلس الأمن عاجز عن تنفيذ قراراته ولا تزال الدول غير راغبة في الوفاء بالتزاماتها القانونية، بما في ذلك بوصفها أطرافا متعاقدة سامية في اتفاقية جنيف الرابعة. وكل ذلك يحول دون بذل الجهود الجماعية اللازمة، وفقا للقانون الدولي، لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي ومساعدة

الشعب الفلسطيني على تحقيق العدالة وحقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك تقرير المصير والاستقلال.

إن غياب المساءلة قد دفع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى الاعتقاد أن بإمكانها الاستمرار في خرق القانون الدولي دون عواقب. ولذلك، نشهد مؤخرا تكثيفا لكل الانتهاكات، بما في ذلك حملة الاحتلال والضم التي تشنها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. ولا يزال توسيع المستوطنات الاستعمارية الإسرائيلية والبنية التحتية المتصلة بها، غير القانونية بموجب القانون الدولي، يعرض للخطر بشدة السلامة الإقليمية للدولة الفلسطينية وقدرتها على البقاء واتصالها الجغرافي. ونشعر بالقلق بشكل خاص إزاء أعمال العنف والتخريب والإضرار بالممتلكات الفلسطينية من جانب المستوطنين الاستعماريين والتي تحولت إلى أعمال مميتة.

ونكرر دعوتنا إلى الوقف الكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية وإلى إجراء تحقيق كامل وشفاف ومستقل في الجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وقواتها العسكرية ومستوطنوها بحق الشعب الفلسطيني. كما نكرر اليوم نداءنا العاجل لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، تمشيا مع القانون الدولي، بما في ذلك القرار 904 (1994) والتوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره لعام 2018 إلى الجمعية العامة بشأن حماية السكان المدنيين الفلسطينيين (A/ES-10/794). وفي هذا الصدد، تؤكد منظمة التعاون الإسلامي أنه ينبغي لمجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره ألا يلتزما الصمت إزاء الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة وسياسات الفصل العنصري التي تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ويجب اتخاذ تدابير ملموسة وسبل انتصاف مناسبة، بما يتسق مع قرارات مجلس الأمن، لضمان المساءلة والعدالة.

ولا تزال الحالة في مدينة القدس الشريف خطيرة بصورة خاصة مع استمرار إسرائيل في انتهاكاتها للقانون الدولي والوضع التاريخي والقانوني الراهن. وتشيد منظمة التعاون الإسلامي بالجهود المتواصلة التي يبذلها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، عاهل المغرب، رئيس لجنة القدس، لحماية الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس الشريف، والوقوف في وجه إجراءات سلطات الاحتلال الإسرائيلي الرامية إلى تهويد المدينة المقدسة. كما نشيد بالدور الملموس الذي تقوم به وكالة بيت مال القدس الشريف التابعة للجنة القدس، وصمودها في تنفيذ المشاريع والأنشطة التنموية لصالح سكان المدينة المقدسة. كما تؤكد منظمة المؤتمر الإسلامي مجدداً أن الحرم الشريف، ضمن مساحته الإجمالية البالغة 144 دونماً، هو مكان عبادة حصري للمسلمين يحميه القانون الدولي ومكانته التاريخية والقانونية، وأن الإدارة الأردنية لأوقاف القدس وإدارة شؤون المسجد الأقصى هي السلطة المختصة بإدارة شؤون المسجد الأقصى المبارك/الحرم الشريف. وتؤكد المنظمة على دور الوصاية الهاشمية التاريخية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس في حماية قدسيتها وهويتها ووضعها التاريخي والقانوني. وتعرب المنظمة عن تقديرها لإعلان الجزائر الصادر عن مؤتمر لم الشمل من أجل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، الهادف إلى إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة كخطوة إيجابية نحو الوحدة الوطنية، وتعرب عن بالغ تقديرها للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لرعايتها المحادثات وللجهود الدؤوبة التي بذلها الرئيس الجزائري، السيد عبد المجيد تبون، لإنجاح هذا المسعى التاريخي.

وتؤكد المنظمة من جديد بشكل لا لبس فيه أن حل قضية فلسطين، وفقاً للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وعلى أساس حل الدولتين ضمن حدود ما قبل عام 1967، لا يزال السبيل العملي الوحيد لتحقيق سلام واستقرار عادلين وشاملين ودائمين في المنطقة. والواقع أن تحدي إسرائيل للقانون الدولي وللقرارات الدولية يقوض بشكل خطير احتمالات إحراز التقدم وتحقيق رؤية الدولتين، ويتطلب اتخاذ إجراء دولي عاجل. إن استعادة الأمل والثقة وإحراز تقدم حقيقي على هذا الطريق يتطلب من المجلس القيام بواجباته بموجب ميثاق الأمم المتحدة وتنفيذ قراراته، بما في ذلك القرار 2334 (2016)، من أجل عكس مسار هذه الاتجاهات السلبية وإنقاذ آفاق السلام. ويلزم بذل جهود ملموسة لضمان امتثال إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وإنهاء احتلالها غير القانوني وسياستها الاستيطانية الاستعمارية

والبدء من جديد في عملية سلام ذات مصداقية برعاية متعددة الأطراف، تستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، من أجل حلّ جميع مسائل الوضع النهائي.

وفي الختام، أكرر دعم منظمة التعاون الإسلامي للشعب الفلسطيني وتضامنها معه في كفاحه العادل من أجل إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير والسيادة في دولته المستقلة على أساس حدود 4 حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية.

وأودّ الآن أن أدلي ببيان موجز بصفتي الوطنية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أرجو من ممثل بنغلاديش أن يتوخى الإيجاز، لأن لدينا قائمة طويلة من المتكلمين، ونحن نستغل بالفعل لطف المترجمين الشفويين.

السيد مغيث (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): سأبذل قصارى جهدي لإيجازه.

أشيد برئاسة المملكة المتحدة لإدارتها الدينامية لأعمال المجلس في تموز/يوليه. كما أشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته الشاملة.

إن من المحزن والمثير لبالغ القلق أننا ما فتئنا، في كل مناقشة مفتوحة فصلية بشأن فلسطين، نعرب عن شواغلنا إزاء أعمال العنف والهجمات الجديدة والمتصاعدة التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وندين بشدة العدوان العسكري الأخير الذي شنته إسرائيل على مخيم جنين للاجئين، والذي أسفر عن مقتل 12 شخصاً، من بينهم أربعة أطفال. ومن المؤسف جداً، على الرغم من سلسلة قرارات ومقررات الأمم المتحدة، بما في ذلك في المجلس، أننا شهدنا تصعيداً تدريجياً للعنف والهجمات وهدم منازل الفلسطينيين والنقل القسري للمدنيين الفلسطينيين في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة من جانب إسرائيل، فضلاً عن استمرار الحصار المفروض على قطاع غزة.

وأودّ أن أسلّط الضوء على بضع نقاط.

أولاً، لا يمكن اعتبار تعامل مجلس الأمن مع قضية فلسطين مسألة روتينية في المجلس. فنحن بحاجة إلى إجراءات ملموسة من المجلس وتنفيذ قراراته، بما في ذلك القرار 2334 (2016).

ثانياً، من غير المقبول على الإطلاق أن تعوق الهجمات الإسرائيلية أنشطة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ونأسف لأنه تم تدمير مركز صحي تابع للأونروا خلال العدوان العسكري الأخير. ولم يعد من المستغرب أن تستهدف إسرائيل عمداً أنشطة المساعدة الإنسانية. وندعو إلى دعم الأونروا حتى تتمكن من مواصلة عملياتها دون أي عائق حتى نهاية العدوان الإسرائيلي.

وأخيراً، نشعر بقلق بالغ إزاء الصدمة النفسية التي يواجهها الأطفال الفلسطينيون. ونشير إلى تعليق الأونروا بأن الأطفال يرتعدون ويُصدمون. وعلاوة على ذلك، احتجزت إسرائيل العديد من الأطفال بصورة غير قانونية. وفي مثل هذه الحالة، بات من الملح تقديم الدعم العقلي والنفسي للأطفال.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على دعم بنغلاديش الثابت والذي لا يتزعزع لحق الإخوة والأخوات الفلسطينيين غير القابل للتصرف في التوصل إلى حل عادل ودائم لتطلعاتهم المشروعة من خلال إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وقادرة على البقاء وذات سيادة.

وقد أدليتُ بنسخة مختصرة من بياني الكامل الذي سيكون متاحاً.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد عبد الكريم (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تود ماليزيا أن تشكر المملكة المتحدة على تنظيم هذه المناقشة المهمة. ونعرب عن تقديرنا أيضاً للأمين العام المساعد على إحاطته المتبصرة.

وتؤيد ماليزيا البيانين اللذين أدلي بهما باسم منظمة التعاون الإسلامي واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

تشعر ماليزيا بقلق بالغ إزاء استمرار دورة العنف وزيادة الاعتداءات والتدمير في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتشجب ماليزيا الغارات العشوائية والقوية على مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية التي ألحقت أضراراً أيضاً بمدارس الأمم المتحدة ومرافقها الصحية. ونحن، كعهدنا دائماً، نشعر بالجزع إزاء موت المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال. وقد أفادت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، وماليزيا عضو فيها، أن عدد الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة الذين قتلتهم القوات الإسرائيلية في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2023 كان أكثر من ضعف الفترة نفسها من عام 2022. ومن الواضح أن هذا العام سيكون عاماً أكثر كارثية بالنسبة للفلسطينيين، الأمر الذي سيزداد تفاقماً بسبب عمليات الإخلاء القسري وهدم المنازل والترحيل القسري في معرض توسيع المستوطنات غير القانونية، وهو انتهاك واضح للقانون الدولي.

إن عدم المساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل يقوّض شرعية القانون الدولي والجهود الرامية إلى إيجاد حل الدولتين القابل للتطبيق. إن الإفلات من العقاب الذي تتمتع به إسرائيل قد شجّعها على مواصلة قمعها المنهجي للشعب الفلسطيني من خلال سياسات تمييزية شبيهة بالفصل العنصري. وحتى يومنا هذا، فشل مجلس الأمن في إجبار إسرائيل على تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2334 (2016). وتدعو ماليزيا مجلس الأمن إلى الوفاء بواجبه بوصفه وصياً على السلام والأمن الدوليين، والكف عن تطبيق المعايير المزدوجة عندما يتعلق الأمر بإسرائيل، وإنهاء المظالم ضد الشعب الفلسطيني. وتمشياً مع قرار الجمعية العامة 247/77، ترحب ماليزيا بالدعوة إلى طلب فتوى من محكمة العدل الدولية. وتعتقد ماليزيا أن المحكمة ستقدم فتوى مستقلة ومحايدة بشأن المستوطنات غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتحثّ ماليزيا الدول الأعضاء على الإسهام، على أساس متسق ويمكن التنبؤ به، في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لضمان استمرار تلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين الفلسطينيين.

وأخيراً، ستقف ماليزيا دائماً إلى جانب شعب فلسطين في كفاحه من أجل تقرير المصير. وما زلنا نؤيد حل الدولتين، على أساس حدود ما قبل عام 1967 ودولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية. ونعتقد أن ذلك ممكن التحقيق إذا بذل مجلس الأمن كل الجهود لضمان تنفيذه الكامل.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): تشيد باكستان برئاسة المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية.

وتدين باكستان بأشد العبارات الممكنة الغارات والضربات الجوية والعمليات العسكرية الواسعة النطاق التي قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلية في جنين، في الضفة الغربية الفلسطينية المحتلة. وأسفرت عن سقوط عشرات الضحايا المدنيين وتدمير البنية التحتية المدنية على نطاق كبير.

وللأسف، لا يزال قتل الأطفال والنساء والرجال مستمرا في فلسطين المحتلة مع الإفلات التام من العقاب. وفي 5 تموز/يوليه، ذكر ثلاثة مقررين خاصين لمجلس حقوق الإنسان ما يلي:

”إن الضربات الجوية والعمليات البرية الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة التي تستهدف مخيم جنين للاجئين وتقتل ما لا يقل عن 12 فلسطينيا قد تشكل للوهلة الأولى جريمة حرب“.

وشدد المقررون الخاصون للأمم المتحدة على أن هذه الهجمات:

”لا يوجد مبرر لها بموجب القانون الدولي. إن الإفلات من العقاب الذي تمتعت به إسرائيل على أعمال العنف التي ارتكبتها على مدى عقود لا يؤدي إلا إلى تأجيج وتكثيف دورة العنف المتكررة“.

ودعا المقررون الخاصون إلى ”محاسبة إسرائيل بموجب القانون الدولي على احتلالها غير المشروع وأعمال العنف التي ترتكبها لإدامته“.

كما أن القانون الدولي يحظر بشكل لا لبس فيه على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، الاستيلاء على الأراضي وبناء المستوطنات في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتحظر قرارات مجلس الأمن 476 (1980) و 478 (1980) و 2334 (2016)، في جملة أمور، على إسرائيل تغيير التكوين الديمغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967. إن التوسع المستمر للمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وطرد الفلسطينيين وإجلائهم من ممتلكاتهم، والتغييرات في الهيكل الديمغرافي للقدس الشريف ومركزها التاريخي والقانوني وطابعها، أعمال غير مشروعة بوضوح وانتهاكات جسيمة لقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

ولا يمكن التمسك بسيادة القانون إلا إذا طُبقت عالميا وباستمرار، دون استثناءات أو معايير مزدوجة. لقد حان الوقت لمحاسبة إسرائيل على انتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان وجرائمها في فلسطين المحتلة. ونظرا لطابع الحجية المطلقة تجاه الكافة للحق في تقرير المصير، يتعين على جميع الدول أيضا، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، أن تكفل الإزالة الفورية لأي عائق يحول دون ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير.

ومن دواعي الأسف الشديد أن مجلس الأمن لم يتمكن من ممارسة مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين في فلسطين المحتلة. ونحث المجلس على التنفيذ الكامل والقوي لقراراته بشأن قضية فلسطين. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يقبل الأمر الواقع الذي تسعى إسرائيل إلى فرضه بهدف إدامة احتلالها القسري وتدمير الدولة الفلسطينية. ولن يتحقق السلام الدائم في الأرض المقدسة حتى نرى دولة فلسطين مستقلة وتملك مقومات البقاء ومتصلة الأراضي، تقام داخل حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشريف.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد إيرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): لا تزال الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة مسألة ملحة ومثيرة للقلق العميق وتتطلب اهتماما وعملا فوريين من المجتمع الدولي. إن العنف الذي يتبناه النظام الإسرائيلي وانتهاكه الجسيم والمنهجي لحقوق الإنسان ضد الشعب الفلسطيني مستمران بلا هوادة. وكما هو موثق في تقارير الأمم المتحدة، فإن أرواح الأبرياء، بمن في ذلك أرواح النساء والأطفال، تُزهق بشكل مأساوي بسبب العنف الإسرائيلي المستمر. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال الاستيلاء على منازل الفلسطينيين وهدمها وإخلاؤها قسرا يؤدي إلى تفاقم الحالة المتردية أصلا. ويثير التصعيد الأخير للعدوان الإسرائيلي قلقا خاصا، كما يتضح من الهجوم على مخيم جنين للاجئين. وأسفر ذلك العمل العدواني عن خسائر في أرواح المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، وتدمير الهياكل الأساسية المدنية الحيوية.

وتقدم تقارير وكالات الأمم المتحدة وصفا مفجعا للحالة في مخيم جنين وتسلط الضوء على الدمار الواسع النطاق وأثره العميق على السكان المصدومين. وعلاوة على ذلك، فإن تكثيف الغارات العسكرية الإسرائيلية والاعتقالات والتدمير في الضفة الغربية، إلى جانب العنف والإرهاب من جانب المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين، قد فاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلا للفلسطينيين. وحالة العدوان المستمرة لا تنتهك حقوقهم الإنسانية الأساسية فحسب، بل تعوق أيضا حصولهم على الخدمات الأساسية وتعرقل تنميتهم الاقتصادية. وفي الوقت نفسه، فإن استمرار الحصار المفروض على غزة، بوصفه عقابا جماعيا لسكانها، يشكل بشكل واضح جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية. ومن المؤسف أن مجلس الأمن ظل صامتا، مما جعل قرارات الأمم المتحدة غير فعالة وترك الشعب الفلسطيني يتحمل الفظائع المستمرة. وقد شجع غياب المساءلة هذا النظام البغيض وجعله يتجرأ على الاستمرار في انتهاك جميع قرارات الأمم المتحدة، بما فيها القرارات التي اتخذها مجلس الأمن.

إن التعاطف وحده لم يعد كافيا. ويجب على مجلس الأمن أن يتحمل المسؤولية عن إنفاذ قراراته، وأن يتصرف بحزم لإنهاء الاحتلال وضمان حماية حقوق الفلسطينيين. ولا تزال جمهورية إيران الإسلامية ثابتة في إيمانها بأن النزاع في فلسطين لا يمكن حله إلا من خلال إنهاء الاحتلال والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير

القابلة للتصرف في تقرير المصير. وهذا يتطلب استعادة هذه الحقوق وحمايتها بالكامل، مما يؤدي إلى ترسيخ السيادة الفلسطينية على كامل فلسطين. ومع ذلك، لا يمكن تحقيق حل كهذا إذا تقاعس مجلس الأمن عن العمل.

وترى إيران أن من واجبها دعم حقوق فلسطين المشروعة في مقاومة القمع والعدوان اللذين يمارسهما نظام الفصل العنصري، تمشيا مع الحق في تقرير المصير، وستظل تلك سياستنا المبدئية إلى أن ينتهي الاحتلال.

في الختام، من المؤسف أن نشهد ممثل النظام الإسرائيلي يسيء استغلال هذه القاعة مرة أخرى ليطلق منها ادعاءات لا أساس لها من الصحة وينشر الأكاذيب ضد بلدي. ونرفض رفضا قاطعا تلك الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة. لكن تلك التصريحات ليست مفاجئة لأن الافتراءات والأكاذيب أدوات يستخدمها النظام بشكل متكرر. ومع ذلك، من الواضح أن الغرض من وراء تلك الادعاءات التي لا أساس لها هو صرف الانتباه عن المسألة الملحة المطروحة في جدول أعمال اليوم – أي الجرائم الفظيعة المروعة التي يرتكبها نظام الفصل العنصري ضد الشعب الفلسطيني. ولذلك، فإننا نختار عدم الرد على تلك الاتهامات الباطلة لأنها غير جديرة بما تسعى إليه من اهتمام واكتساب للمصداقية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد هلال (المغرب): أود في البداية أن أثمن جهود المملكة المتحدة في قيادة أعمال مجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه. كما أتوجه بالشكر إلى السيد خالد الخياري الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ على إحاطته القيمة.

إن المملكة المغربية، التي يرأس عاهلها، جلالة الملك محمد السادس نصره الله، لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، تولي أهمية قصوى للقضية الفلسطينية وتظل على قناعة بمركزية هذه القضية. لكونها قضية جوهرية في الشرق الأوسط، وهو موقف تحرص على التأكيد عليه في كل مناسبة، إيمانا منها بأن استقرار المنطقة والازدهار فيها يرتبط ارتباطا وثيقا بإيجاد حل عادل ومستدام لهذه القضية، وفق حل الدولتين وفي إطار القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

كما تؤكد المملكة المغربية على موقفها الثابت والواضح من عدالة هذه القضية، وعلى رفضها أي مساس بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، وفي مقدمتها حقه في إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة وقابلة للحياة داخل حدود حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل في جو من الأمن والاستقرار والسلام. وتشدد المملكة المغربية بإلحاح على وجوب الامتناع عن كل ما من شأنه تأزيم الوضع وجر المنطقة نحو مزيد من الاحتقان.

ما فتئ جلالة الملك محمد السادس، بصفته رئيسا للجنة القدس، يتابع عن كثب واهتمام بالغ ومتواصل كل التطورات التي عرفتها القضية الفلسطينية. ويدعو إلى أهمية المحافظة على الوضع القانوني والحضاري والديني للقدس الشريف، باعتبارها تراثا مشتركا للإنسانية، ورمزا للتعايش السلمي بالنسبة لأتباع الديانات التوحيدية الثلاث، ومركزا لقيم الاحترام المتبادل والحوار. كم تم النص على ذلك في نداء القدس، الذي وقعة بمعية قداسة البابا فرانسيس في 30 آذار/مارس عام 2019 بالرباط. وتدعو المملكة المغربية باستمرار إلى وقف كل الإجراءات التي تمس بالوضع القانوني والتاريخي للمدينة المقدسة.

إن لجنة القدس الشريف تقوم بدورها السياسي والعملي لدعم الشعب الفلسطيني عامة، والمقدسيين على وجه الخصوص. وتزاوج بين المساعي السياسية التي يقوم بها حضرة صاحب الجلالة، الملك محمد السادس، والعمل الميداني الذي تقوم به وكالة بيت مال القدس الشريف، تحت الإشراف الشخصي والفعلي لصاحب الجلالة، الملك محمد السادس. وتواصل وكالة بيت مال القدس الشريف بوصفها الذراع الميدانية للجنة القدس تأدية رسالتها في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لسكان مدينة القدس، ودعم مؤسساتها بتوفير الدعم والتمويل اللازم في إطار خطة سنوية تضع لها آليات الحوكمة المناسبة في تدبير الموارد وصرفها، وفق مقاربة تشاركية مع أهل القدس، ومع

مؤسساتها. وتكفل المملكة المغربية تمويل أكثر من 86 في المائة من ميزانية هذه الوكالة.

إن المملكة المغربية تؤمن وتتشبث دائما بخيار السلام، على أساس نهج الحوار والتفاوض كسبيل وحيد للتوصل إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية. وتؤكد على أن المفاوضات بين الجانبين – الفلسطيني والإسرائيلي – تظل الطريق الوحيد لبلوغ حل نهائي ودائم لهذا النزاع.

وختاما، أود التذكير بما جاء في الرسالة التي وجهها صاحب الجلالة، الملك محمد السادس – إلى رئيس اللجنة المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وذلك بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

”بقدر ما نؤكد أن حالة الانسداد في العملية السياسية بين الجانبين – الفلسطيني والإسرائيلي – لا تخدم السلام الذي نتطلع أن يسود المنطقة، نشجع الإشارات الإيجابية والمبادرت المحمودة المبذولة لإعادة بناء الثقة، بهدف إطلاق مفاوضات جادة كفيلة بتحقيق حل عادل وشامل ودائم للقضية الفلسطينية وفق قرارات الشرعية الدولية، وعلى أساس حل الدولتين باعتباره خيارا واقعيا“.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المدرجين في قائمة هذه الجلسة. ونظرا لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة 15/00.

علقت الجلسة الساعة 13/10